

أثر استخدام التكنولوجيا القانونية على تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة

"بالتطبيق على شركة السبهان والعجاي بنسنت ماسونز للمحاماة المحدودة_ الرياض"

(دراسة حالة)

إعداد الطالب

سعد بن حسن الانصاري

(2021205486)

مشروع تخرج

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

شكر وتقدير

أتقدم بأجمل عبارات الشكر والعرفان والتقدير من الدكتورة الفاضلة

د. منى مصطفى العشري

على ما بذلته من أجل طلابها من جهد ووقت، فكانت نِعَمَ المرشد والموجه، فكان لتوجيهاتها أثراً عظيماً في اكتمال هذا العمل المتواضع واخراجه بهذا الشكل الجميل.

فلك مني كل التقدير والاحترام

" كما وأسأل الله تعالى أن يجعل جهدكم في ميزان حسناتكم، جزاكم الله عنا خير جزاء "

الطالب/ سعد الأنصاري

إهداء

إنه من عظيم سروري وسعادي أن أهدي بحثي هذا

إلى كل من كان سنداً ومُعِيناً لي في إنجاحه وخروجه للنور بهذا الشكل؛

الأهل.. الزملاء.. أساتذتي الكرام.. وأصدقائي...

لكم جميعاً كل الشكر والتقدير والاحترام

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل باب خير لمجتمعي العظيم

الطالب/ سعد الأنصاري

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى الوقوف على أثر استخدام التكنولوجيا القانونية على تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة بالتطبيق على شركة السبهان والعجاجي بنسنت ماسونز للمحاماة المحدودة_ الرياض، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بمدى تأثير استخدام التكنولوجيا القانونية في تحسين الكفاءة التشغيلية، وقد استخدمت استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم توزيع أداة الدراسة على عينة البحث والذي تم اختيارهم عمدياً وبصفة من العاملين داخل شركة السبهان والعجاجي، كما تمثلت فرضية البحث الرئيسية بوجود علاقة ارتباط وأثر معنوية بين التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss) اذ استخدمت عدد من الأساليب الإحصائية للتحقق من صحة الفرضية ومنها معامل الارتباط (Person) وتحليل الانحدار البسيط. وجاءت النتائج مطابقة لفرضية البحث، فقد تبين وجود علاقة ارتباط وأثر بين التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية داخل الشركة والتي على ضوءها تم صياغة مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن يستفاد منها المعنيين في الدراسة الحالية.

Abstract

The current study aimed to determine the impact of the use of legal technology on improving operational efficiency in law firms by applying it to Al-Sabhan and Al-Ajaji Pinsent Masons Law Firm Limited – Riyadh, where the problem of the study was the extent of the impact of the use of legal technology on improving operational efficiency. The questionnaire form was used as a tool for collecting data, The study tool was distributed to the research sample, who were deliberately selected as employees within Al-Sabhan and Al-Ajaji Company. The main research hypothesis was the existence of a significant correlation and impact between legal technology and improving operational efficiency. The data was analyzed using the (Spss) program, A number of statistical methods were used to verify the validity of the hypothesis, including the Pearson correlation coefficient and simple regression analysis. The results were consistent with the research hypothesis, as it was shown that there is a correlation and impact between legal technology and improving operational efficiency within the company, in light of which a set of recommendations were formulated that it is hoped will benefit those concerned in the current study.

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع	
1	شكر وتقدير	1
2	إهداء	2
3	مستخلص	3
4	جدول المحتويات	4
6	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	5
7	المقدمة	6
8	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	7
9	الفجوات النظرية	8
10	الفجوات العملية التطبيقية	9
10	أهمية الدراسة	10
11	أهداف الدراسة	11
12	فرضيات الدراسة	12
12	نموذج البحث	13
14	الدراسة الميدانية	14
16	منهجية الدراسة	15
17	هيكل المشروع	16
18	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري	17
19	مقدمة	18
20	الدراسات السابقة	19
22	التكنولوجيا القانونية	20
23	تعريف التكنولوجيا القانونية	21
24	تطور التكنولوجيا القانونية	22
25	أبعاد التكنولوجيا القانونية	23
26	نظريات مرتبطة بالتكنولوجيا القانونية	24
27	تحسين الكفاءات التشغيلية	25
27	تعريف الكفاءات التشغيلية	26
28	تطور مفهوم الكفاءات التشغيلية	27

28	أبعاد الكفاءة التشغيلية	29
29	نظريات مرتبطة بالكفاءة التشغيلية	30
30	العلاقة بين التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية	31
31	رسوم توضيحية من الدراسات السابقة	32
32	الخاتمة	33
33	الفصل الثالث: منهجية البحث	34
34	المقدمة	35
35	التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة	36
36	تصميم البحث	37
37	مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينة	38
38	أنواع البيانات	39
39	طرق وأساليب تحليل البيانات	40
40	الخاتمة	41
41	الفصل الرابع التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة	42
42	المقدمة	43
43	خصائص العينة	44
44	قياس الصدق والثبات	45
45	وصف وتشخيص إجابات العينة	46
46	اختبار فرضيات البحث	47
47	الاستنتاجات والتوصيات	48
48	قائمة المصادر والمراجع	49
49	الملاحق	

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1,1 المقدمة:

إن التطور الملحوظ في الحضارة وارتقاء الفكر القانوني إلي جانب الحقوق الشخصية والحقوق العينية أدى إلى ظهور طائفة جديدة من الحقوق تعرف باسم الحقوق الذهنية المتعلقة بالإنتاج الفكري، وهو ما يعتبر شيء معنوي غير ملموس، وتجعل لصاحبها سلطة الاستئثار بهذا الإنتاج والحق في استغلاله استغلالاً مالياً، وبينما تثبت الحقوق الذهنية بحسب الأصل علي الإنتاج الفكري كالأعمال الأدبية والفنية وبراءات الاختراع والرسوم الهندسية والتصميمات الصناعية وغيرها من الأعمال المملوكة، فقد أدى تطور الحياة الاقتصادية إلي التوسع في هذا المفهوم وإدخال طائفة الحقوق التي تنصب علي قيم معنوية كما هو الحال في ملكية المحل التجاري والحق في الاسم التجاري وعنصر العملاء وفي السمعة وغير ذلك. (جاجان، 2017، 22)

وفي العصر الرقمي الذي نعيش فيه، يشهد قطاع المحاماة تطورات متسارعة بفضل التكنولوجيا القانونية التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، في حين أن التكنولوجيا القانونية تشمل مجموعة واسعة من الأدوات والتطبيقات الرقمية التي تساعد المحامين في إدارة القضايا والتواصل مع العملاء وتحليل الوثائق القانونية بطرق أكثر فعالية، وذلك من خلال تبني هذه التكنولوجيا، وهذا ما وفر الفرصة لمكاتب المحاماة أن تتفوق في تقديم خدماتها وتلبية احتياجات عملائها بكفاءة أعلى. (جميعي، 2014، 38)

كما وقد أدت التطورات التكنولوجية في ميادين مختلفة أهمها القانون في الفترة الأخيرة إلى ظهور وسائل جديدة دفعت المستهلك على استخدامها من أجل إحداث عملية التواصل سواء كان هذا التواصل مع الآخرين أو مع الأنظمة المتعلقة بنشاط عمله، موفرة له السرعة والسهولة، ودون أن ترهقه بتكاليف ونفقات باهظة قياساً بالخدمات التي تقدمها وسائل أخرى. (السنهوري، 2009، 193)

وبسبب زيادة الاهتمام بالشركات مختلفة الأنشطة في هذا العصر، لاسيما الشركات المنتجة للأجهزة التكنولوجية، والتوجه الملحوظ عالمياً نحو توفير الإمكانيات والموارد والآلات الحديثة التي تلعب دور في مواكبة العصر الحديث وذلك بهدف رفع الجودة والعمل على زيادة سرعة العملية الإنتاج، بالإضافة إلى الاهتمام في إدارة الموارد البشرية وتمييزها و تعزيز استخدامات تكنولوجيا باستخدام التقنيات الحديثة في تحسين أدائها

من، وغير ذلك من العوامل المؤثرة في شركات هذا العصر، كان لا بد للأنظمة القانونية أن تتدخل لضبط عمل كل تلك العوامل وفق أنظمة الدول، وهذا بدوره يعد ضرورة استراتيجية تحتاج إليها الدول لكي تستطيع التحكم بالمتغيرات الناجمة عن ذلك التطور المتزايد والمستمر. (السنهوري، 2009، 218)

و نجد في ضوء ما سبق أن تحديد مشكلة هذا البحث تكمن في التحديات التي تواجهها شركة السبهان والعجاجي بنسنت للمحاماة في مواكبة التكنولوجيا والاستفادة منها في العمليات القانونية المكلفة بها، وهذا بطبيعة الحال ما ينعكس على الكفاءة التشغيلية لديها، وبالتالي فإن عملية مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع في البيئة المحيطة بالشركة، وتسخير هذا التطور من أجل زيادة الكفاءة التشغيلية داخل الشركة يتطلب العديد من الإمكانيات والبرامج والأنشطة التي لا يمكن تحقيق تلك الزيادة إلا من خلالها، بالإضافة إلى ذلك فإن تبني التكنولوجيا في الحوسبة في العمل القانوني يوفر بيئة معلوماتية وتشغيلية آمنة للشركة، وهذا بطبيعة الحال ما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات والعقبات التي قد تتعرض لها حاضراً أو مستقبلاً، وهذا تحديداً ما استدعى إلى تناول موضوع البحث هذا.

كذلك أيضاً فإن أهمية هذا البحث تنبع من حاجة مكاتب وشركات المحاماة إلى تثقيف العاملين بها وتمييزهم حول الموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا القانونية، سواء في استخدام التكنولوجيا ودمجها بالعمليات القانونية، أو بما ينجم من استخدام هذه التكنولوجيا من مخالفات تستدعي التدخل القضائي، وبالتالي فإن الإلمام بمفاهيم ومعارف متعلقة بالتكنولوجيا القانونية مهم على الصعيدين التشغيلي والإداري، لذلك نجد أن هنالك ضرورة ملحة إلى تزويد العاملين بتلك المعلومات والمفاهيم لا سيما المستحدث منها والمتعلق بتكنولوجيا القانون.

1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في مواجهة الشركات للتحديات المتسارعة المحيطة بها بفعل التطور التكنولوجي، فعملية مواكبة هذا التطور بالإضافة إلى ما أحدثه من صعوبة في المنافسة المعلوماتية والتكنولوجيا التي أثرت بشكل كبير على الكفاءة التشغيلية لدى الشركات، جعل من الضرورة بمكان العمل على تطوير أنظمة تلك الشركات ودوائرها وعملياتها بشكل مستمر، وهذا ما يزيد العبء عليها ويجعل تطلعها إلى النجاح وتحقيق الأهداف يحتاج إلى المزيد من الجهد والمثابرة والمواكبة لكل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا.

ولعل إدارة التحديات التي تواجهها شركة السبهان والعجاجي بنسنت للمحاماة في ظل هذا التطور مختلف نوعاً ما، لاسيما أن الشركة تسعى في عملها إلى دمج التكنولوجيا بالقانون، وهذا ما يتطلب توفير بيئة عمل

أكثر خصوصية وتوافر محامين وعاملين ذات مهارات معرفية وتقنية عالية في كل من مجالات التكنولوجيا والقانون على حد سواء، وبالتالي فإن المشكلة هنا تتمثل في كل من التحديات التشغيلية التي تواجه مكاتب المحاماة التقليدية والتي تتضمن البطء في معالجة القضايا، بالإضافة إلى التكاليف العالية والجهد الكبير المطلوب لإدارة الوثائق والتواصل مع العملاء. هذه التحديات تؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية وتراجع جودة الخدمة المقدمة. هنا يأتي دور التكنولوجيا القانونية كحل محتمل لتحسين هذه الكفاءة. (الزحيلي، 2008، 324)

1.2.1 الفجوات النظرية:

ومن أهم المشاكل التي واجهت الدراسة نظرياً هو فهم العلاقة بين استخدام التكنولوجيا القانونية والكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، ويمكن اجمال ذلك فيما يلي:

1. **التعريفات والمفاهيم الأساسية:** وهو تحديد ما يُقصد بالتكنولوجيا القانونية والكفاءة التشغيلية، بالإضافة

إلى فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على العمليات الإدارية والقانونية.

2. **الإطار النظري:** حيث تحليل النظريات والنماذج الموجودة حول تأثير التكنولوجيا على الكفاءة، كذلك

دراسة الأدبيات السابقة لتحديد ما إذا كانت هناك أطر نظرية تدعم أو تناقض فرضية أن التكنولوجيا القانونية تحسن الكفاءة التشغيلية.

3. **العوامل المؤثرة:** كدراسة العوامل التي قد تؤثر على نجاح أو فشل تبني التكنولوجيا القانونية، مثل

حجم المكتب، نوعية القضايا، الثقافة التنظيمية، ومستوى التدريب.

1.2.2 الفجوة العملية التطبيقية:

وعلى المستوى التطبيقي، واجهت الدراسة مجموعة من المعوقات التي أثرت في التحقيق العملي لتأثير

التكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، وهي على النحو التالي:

1. **جمع البيانات:** حيث عملية جمع البيانات يحتاج الكثير من الجهد والوقت، كما يحتاج إعداد أدوات جمع مثل استخدام أدوات مثل الاستبيانات والمقابلات لجمع البيانات من مكاتب المحاماة التي تعتمد التكنولوجيا القانونية، بالإضافة إلى تحليل البيانات الكمية والنوعية لتحديد الفوائد العملية والتحديات.

2. **دراسة الحالة:** إن عملية دراسة الحالة يتطلب خبرات في وضع الأسئلة وكيفية طرحها وكيفية الحصول على الاستجابات، وهذا ما يكلف الكثير من الوقت والجهد، بالإضافة إلى أن دراسة حالات مكاتب محاماة تبنت التكنولوجيا القانونية بنجاح وأخرى لم تنجح في ذلك، ومقارنة الأداء التشغيلي قبل وبعد استخدام التكنولوجيا القانونية.

3. **تقييم الأدوات والتطبيقات:** مثل تحليل فعالية الأدوات التكنولوجية المختلفة مثل برامج إدارة القضايا، تطبيقات العقود الذكية، وأنظمة التواصل الرقمي، قياس التأثير على جوانب مثل الوقت المستغرق لإنجاز المهام، تكلفة العمليات، ورضا العملاء.

4. **التوصيات العملية:** تقديم توصيات بناءً على النتائج التطبيقية حول كيفية تبني التكنولوجيا القانونية بفعالية، وضع استراتيجيات لتجاوز التحديات العملية مثل التكلفة العالية للتنفيذ وتدريب الموظفين.

ومن خلال الاطلاع على المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث، وفي ضوء ما تقدم من سرد لأدبيات تبين موضوع التكنولوجيا القانونية وعلاقتها بالكفاءة التشغيلية من المواضيع الحديثة والقليلة أيضاً، وهذا ما سيجعل الباحث يحاول الربط بين الموضوعين بشكل أدبي في تناول موضوع هذا البحث، وعليه فإنه يمكننا بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: (ما تأثير استخدام التكنولوجيا القانونية على تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة؟).

1.3 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي ربطت بين التكنولوجيا والقانون والكفاءة التشغيلية، لذلك فإنها ذات أهمية نظرية وعملية بالغة بتناولها لهذا الموضوع، بالإضافة ما ستقدمه هذه الدراسة للشركات بشكل عام

والشركات القانونية على وجه الخصوص من أساليب تساعد في تحسين كفاءة وفعالية الشركة، وبالتالي تحقق أكبر قدر من النجاحات في مشاريعها الموضوعة تحت درجة متدنية جداً من المخاطر، وذلك بسبب مواجهة تلك الشركات لمشاكلها وتحدياتها بطرق وأساليب حديثة.

1.3.1: الأهمية النظرية:

1. تقدم الدراسة إسهامًا نظريًا في فهم العلاقة بين التكنولوجيا القانونية والكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة. تعزز من الأدبيات الأكاديمية الموجودة من خلال تقديم نماذج ومفاهيم جديدة حول كيفية تأثير التكنولوجيا على الأداء التشغيلي.
2. تساعد الدراسة في بناء إطار نظري شامل يمكن استخدامه لتحليل تأثير التكنولوجيا القانونية في سياقات مختلفة. يساهم هذا الإطار في توجيه الأبحاث المستقبلية وتوفير أساس متين للتحليل الأكاديمي.
3. تعزز من فهم العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل تبني التكنولوجيا القانونية، مثل حجم المكتب، نوعية القضايا، الثقافة التنظيمية، ومستوى التدريب، مما يضيف قيمة نظرية جديدة إلى الأدبيات الموجودة.

1.3.2 الأهمية العملية:

1. تزود مكاتب المحاماة بتوصيات عملية حول كيفية تبني التكنولوجيا القانونية بفعالية. تشمل هذه التوصيات أفضل الممارسات والاستراتيجيات للتغلب على التحديات العملية مثل التكلفة العالية للتنفيذ وتدريب الموظفين.
2. تقدم الدراسة حلولاً عملية لتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال استخدام التكنولوجيا القانونية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الوقت المستغرق في المهام الروتينية.
3. تقدم استراتيجيات لتقليل التكاليف التشغيلية من خلال تحسين إدارة الموارد وتقليل الحاجة إلى الأعمال الورقية، مما يساهم في تحقيق توفير مالي ملموس لمكاتب المحاماة.
4. تستكشف الدراسة كيفية تحسين جودة الخدمات القانونية المقدمة بفضل التكنولوجيا، بما في ذلك زيادة الدقة وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز من رضا العملاء وثقتهم.
5. تحليل كيفية تسهيل التكنولوجيا القانونية الوصول إلى المعلومات والوثائق القانونية بسرعة وفعالية، مما يساهم في تحسين إدارة القضايا وتقديم المشورة القانونية.
6. تدعم الجهود المستمرة نحو التحول الرقمي في القطاع القانوني من خلال توفير أدلة وتجارب عملية تبرز الفوائد والتحديات المرتبطة بتبني التكنولوجيا.

1.5 أسئلة الدراسة:

1. ما مستوى الفهم لتعريف التكنولوجيا القانونية؟
2. ما مدى أهمية التكنولوجيا القانونية في تحقيق أهداف مكاتب المحاماة؟
3. ما مدى فهم المحامين لدور التكنولوجيا القانونية في الممارسات القانونية؟
4. ما دور التكنولوجيا القانونية في تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة؟
5. هل توجد علاقة بين التكنولوجيا القانونية والكفاءة التشغيلية لدى مكاتب المحاماة؟

1.6 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل تأثير استخدام التكنولوجيا القانونية على تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تنفرع الدراسة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التي تغطي مختلف جوانب استخدام التكنولوجيا القانونية. وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1. الوقوف على الأدوات التكنولوجية القانونية المستخدمة في مكاتب المحاماة.
 2. تقييم تأثير التكنولوجيا القانونية على الوقت المستغرق لإدارة القضاء.
 3. معرفة تأثير التكنولوجيا القانونية على التكاليف التشغيلية.
 4. تقييم تأثير التكنولوجيا القانونية على جودة الخدمات القانونية.
 5. استكشاف التحديات المرتبطة بتبني التكنولوجيا القانونية.
 6. تحليل تأثير التكنولوجيا القانونية على التواصل بين المحامين وعملائهم.
 7. تحديد دور التدريب والتعليم في نجاح تبني التكنولوجيا القانونية.
- ولعله من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى شاملة ومفصلة حول كيفية استخدام التكنولوجيا القانونية لتحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ لمكاتب المحاماة التي تسعى لتحسين أدائها وتحقيق جودة أعلى في الخدمات القانونية المقدمة.

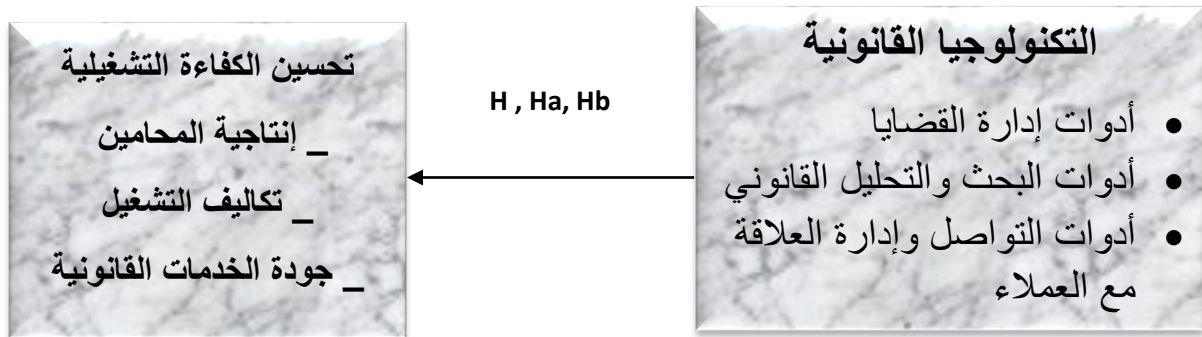
1.7 فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية H:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة.
- **الفرضية الفرعية الأولى Ha:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات القضايا التكنولوجية و الوقت المستغرق في معالجة تلك القضايا داخل مكاتب المحاماة.
- **الفرضية الفرعية الثانية Hb:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا القانونية وانخفاض التكاليف التشغيلية لمكاتب المحاماة

1.8 نموذج البحث

برنامج النظام التكنولوجي القانوني (شركة السبهان والعجاي بنسنت ماسونز للمحاماة المحدودة)

شكل (1)



1.9 الدراسة الميدانية: (شركة السبهان والعجاي بنسنت ماسونز للمحاماة المحدودة)

إن الدراسة الميدانية في أهميتها تعتبر الجزء الحيوي من هذا البحث، حيث تهدف إلى تحليل تأثير التكنولوجيا القانونية على تحسين الكفاءة التشغيلية لدى شركة السبهان والعجاي، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها ميدانياً، بطريقة تمكننا من الحصول على رؤى عملية وفهم أعمق للتأثير الفعلي للتكنولوجيا القانونية في بيئة العمل الحقيقية للشركة.

1.9.1 أهداف الدراسة الميدانية: وقد تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

1. تقييم فعالية ممارسات التكنولوجيا القانونية الحالية في شركة السبهان والعجاني.
2. تحليل العلاقة بين التكنولوجيا القانونية الحالية والكفاءة التشغيلية في الشركة.
3. تحديد التحديات التي تواجهها الشركة في تنفيذها للتكنولوجيا القانونية.
4. اقتراح تحسينات وتوصيات بناءً على البيانات المجمعة.

1.9.2 التصميم البحثي:

- نوع البحث: وصفي وتحليلي.
- نهج البحث: كمي ونوعي.

1.9.3 عينة الدراسة:

- العينة: سيتم اختيار عينة ممثلة من العاملين في شركة السبهان والعجاني القانونية والقائمين على مشاريع قانونية داخل الشركة، بحيث تتضمن مجموعة متنوعة من الأحجام والنوعيات.
- حجم العينة: سيتم تحديد حجم العينة بناءً على حجم المجتمع المستهدف، مع ضمان التمثيل الكافي لجميع الأقسام والوظائف.

1.9.4 أدوات جمع البيانات:

1. الاستبيانات:

- استبيانات مغلقة ومفتوحة.
- تركز على جوانب مثل: القيادة، إدارة المخاطر، تحفيز الفريق، التحديات، والتدريب.

2. المقابلات الشخصية:

- مقابلات معمقة مع قادة الفرق وأعضاء الإدارة.
- تهدف إلى جمع رؤى وتفاصيل أكثر حول ممارسات كل من مدراء الشركة والموظفين.

3. الفترة الزمنية: سيتم إجراء الدراسة على مدى فترة زمنية محددة (مثلاً، ستة أشهر) لضمان جمع بيانات كافية وشاملة.

1.9.6 تحليل البيانات:

- **البيانات الكمية:** سيتم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي لتحليل بيانات الاستبيانات، مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية والارتباطات.
- **البيانات النوعية:** سيتم تحليل بيانات المقابلات والمراجعة الوثائقية باستخدام تقنيات تحليل المحتوى، مثل الترميز المفتوح وتصنيف الموضوعات.

1.9.7 الصدق والثبات:

- **الاختبار التجريبي:**

- إجراء اختبار تجريبي على عينة صغيرة.
- تحسين أدوات جمع البيانات بناءً على النتائج.

- **مراجعة الخبراء:**

- طلب مراجعة الخبراء لتحسين جودة أدوات البحث.

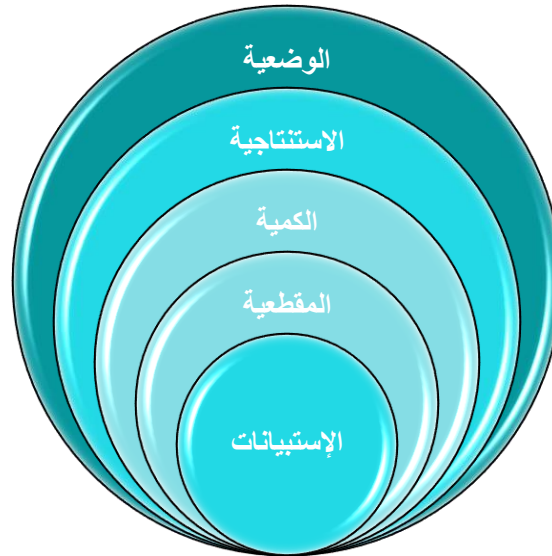
1.9.8 النتائج المتوقعة:

- تحديد مدى فعالية ممارسات التكنولوجيا القانونية ودورها في تحسين الكفاءات التشغيلية داخل الشركات القانونية.
- تقديم توصيات عملية لتحسين التعامل مع التكنولوجيا والحوسبة في الشركة، بما في ذلك الأدوات والتقنيات والاستراتيجيات الأفضل.
- فهم التحديات والفرص المرتبطة بالتكنولوجيا القانونية في بيئة العمل الخاصة بالشركة.

1.10 منهجية الدراسة

شكل (2) يوضح منهجية البحث

المصدر: الباحث



1.11 هيكل المشروع المقترح:

شكل (3) يوضح هيكل المشروع المقترح/ المصدر (الباحث)



2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري

2.1 المقدمة

أن الاستقرار القانوني المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة من أهم العناصر المكونة لأمن الدول ككل، فهو من ملامح دولة القانون، إلا أنه لم يتم النص عليه صراحة في الدستور أو النصوص التشريعية لدى بعض الدول، مما يشكل صعوبة في تحديد مفاهيم حول التكنولوجيا القانونية، ومع هذا يمكننا تقديم محاولات لذلك لأهمية الموضوع في هذا العصر من جانب، ولانتشار التكنولوجيا بأشكال وصور مختلفة بين أفراد المجتمعات حول العالم، وهذا ما يستدعي بالضرورة إلى التطرق إلى ماهية التكنولوجيا القانونية ومعرفة تأثيرها على العديد من الأمور والتي من أهمها الكفاءة التشغيلية لدى المنظمات. (محصاني، 1972، 271)

تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في عصرنا الحديث بمختلف القطاعات، وقد أوجدت التكنولوجيا القانونية، أو ما يُعرف بـ "Legal Tech"، تحولاً جذرياً في كيفية تقديم الخدمات القانونية، حيث تسعى التكنولوجيا القانونية إلى تحسين الأداء، وتقليل التكاليف، وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تبني الأدوات الرقمية والأنظمة المؤتمتة، كما وأنه بفضل هذه الابتكارات أصبحت الشركات القانونية أكثر قدرة على التعامل مع حجم أكبر من العمل، وتحليل البيانات بشكل أسرع، وتقديم خدمات بجودة أعلى وفي وقت أقل. (المظفر، 2007، 331)

كما وتشمل التكنولوجيا القانونية مجموعة واسعة من الحلول التقنية، مثل أنظمة إدارة القضايا، الذكاء الاصطناعي لتحليل المستندات، العقود الذكية المستندة إلى تقنية البلوكتشين، وأدوات الامتثال الرقمي، وهذه الأدوات لا تساهم فقط في تسريع العمليات الروتينية فقط، بل تتيح للمحامين والمستشارين القانونيين التركيز على الجوانب الاستراتيجية والمبتكرة لخدماتهم. (محصاني، 1972، 281)

وبالتالي، يمكننا القول بأن العلاقة بين التكنولوجيا القانونية والكفاءة التشغيلية هي علاقة تكاملية، حيث تؤدي التكنولوجيا إلى تحسين الفعالية وتقليل الهدر في الوقت والموارد، مما يعزز من أداء المؤسسات القانونية ويجعلها أكثر تنافسية في سوق الخدمات القانونية المتزايد التعقيد. (المظفر، 2007، 339)

وفي هذه الجزء سيتم التركيز على التكنولوجيا القانونية وملاحظة أثره على الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، تمثل التكنولوجيا القانونية المتغير المستقل في هذا البحث، وهي تشمل جميع الأدوات والتقنيات التي تساهم في تحسين العمليات القانونية وتسهيل إدارة القضايا. أما المتغير التابع فهو الكفاءة التشغيلية، والتي تشير

إلى قدرة مكاتب المحاماة على تحقيق الأداء الأمثل بأقل تكلفة ووقت ممكنين. من خلال هذه الدراسة، نسعى إلى استكشاف كيف يؤثر اعتماد التكنولوجيا القانونية على تعزيز كفاءة مكاتب المحاماة وتحقيق أهدافها التشغيلية.

هذا وتعد مراجعة الدراسات السابقة في موضوع التكنولوجيا القانونية جزءاً محورياً في عملية البحث العلمي، حيث تساهم تلك الدراسات في توسيع المعرفة القائمة وفهم السياق الذي يجري فيه البحث، كما وتساعد الدراسات السابقة الباحثين على تجنب تكرار في العمل، وأيضاً وتحديد الفجوات في المعرفة التي يمكن أن يسدها البحث الجديد، بالإضافة إلى توفر الدراسات السابقة إطاراً مرجعياً يمكن من خلاله تقييم مدى تقدم البحث الجديد ومدى انسجامه مع الأبحاث السابقة، من خلال الاطلاع على الأعمال السابقة، يمكن للباحثين تطوير فرضياتهم واستراتيجياتهم البحثية بناءً على ما تم تحقيقه من قبل، مما يعزز من جودة وموثوقية نتائج البحث. (جاجان، 1999، 291)

وفي ما سبق، وقبل التطرق إلى الإطار النظري لهذا البحث سيتم في البداية بعرض الدراسات السابقة التي تناولت التكنولوجيا القانونية ودورها في تحسين الكفاءة التشغيلية لدى المنظمات، حيث سيتم تناول ذلك على النحو التالي:

2.2 الدراسات السابقة:

• دراسة جمعية المحامين الأمريكية (ABA)

وقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جمعية المحامين الأمريكية في عام 2020 أن 70% من المحامين الذين استخدموا برامج إدارة القضايا لاحظوا تحسينات كبيرة في الكفاءة التشغيلية، كما وأوضحت الدراسة أن هذه البرامج تساعد في تتبع القضايا، وإدارة الوثائق، والتواصل مع العملاء بفعالية أكبر، وأيضاً أحدثت تحسينات في الوقت المستغرق لإنجاز المهام وتقليل الأخطاء البشرية

• دراسة معهد المستقبل القانوني

وأشارت هذه الدراسة التي أجراها معهد المستقبل القانوني في عام 2019 إلى أن التكنولوجيا القانونية يمكن أن تقلل التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 30%. تركزت الدراسة على استخدام الأدوات التحليلية الآلية ومنصات العقود الذكية التي تقلل من الوقت اللازم لمراجعة الوثائق القانونية وإعداد العقود، كما تعمل على توفير تكاليف التشغيل وزيادة الإنتاجية.

• دراسة جامعة هارفارد حول التحول الرقمي في القانون

وقد تناولت هذه الدراسة التي أجرتها كلية الحقوق بجامعة هارفارد في عام 2018 تأثير التحول الرقمي على ممارسات المحاماة ووجدت أن المحامين الذين تبنوا أدوات البحث القانوني الإلكتروني وأدوات التحليل التنبئي كانوا أكثر كفاءة في إعداد القضايا والترافع أمام المحاكم، كما سعت إلى تعزيز دقة البحث القانوني وتحسين استراتيجيات الترافع.

• دراسة حول رضا العملاء واستخدام التكنولوجيا القانونية

لقد توصلت الدراسة التي نشرتها مجلة التكنولوجيا القانونية في عام 2021 أن العملاء الذين تفاعلوا مع مكاتب محاماة تستخدم التكنولوجيا القانونية عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية كانوا أكثر رضا عن الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة أيضاً إلى زيادة رضا العملاء وتحسين التواصل والشفافية.

• دراسة مؤسسة الاستشارات القانونية العالمية

وركزت هذه الدراسة التي أجرتها مؤسسة الاستشارات القانونية العالمية في عام 2017 على تبني مكاتب المحاماة الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا القانونية، ووجدت أن تلك المكاتب التي استخدمت أدوات إدارة الوقت والتواصل الرقمية

كانت قادرة على تقديم خدمات بجودة أعلى مع خفض التكاليف، بالإضافة إلى ذلك أيضاً تمكين مكاتب المحاماة الصغيرة والمتوسطة من المنافسة بفعالية أكبر.

• دراسة نشوى مصطفى حافظ

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة التداول بالكفاءة الانتاجية للشركات الربحية في عمان، وتعتبر عملية المناولة أو (التداول) من العمليات الهامة لدى الشركات حيث تساعد على تسهيل عملية الإنتاج، حيث يتم عند حساب أزمنة الإنتاج يتم الرجوع إلى عملية التداول ووضعها في جداول خاصة ثم تحسب في نهاية المشروع، وهذا ما يضيف للإنتاجية ميزانية أخرى تضاف إلى الربح.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ إلى أن العديد من الدراسات السابقة قد أشارت إلى الفوائد الكبيرة لاستخدام التكنولوجيا في القطاع القانوني. على سبيل المثال، دراسة أجرتها جمعية المحامين الأمريكية (ABA) وجدت أن 70% من المحامين الذين استخدموا برامج إدارة القضايا لاحظوا تحسينات كبيرة في الكفاءة التشغيلية. دراسة أخرى من معهد المستقبل القانوني أشارت إلى أن التكنولوجيا القانونية تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 30%. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات تسلط الضوء أيضاً على التحديات التي تواجه مكاتب المحاماة في تبني هذه التكنولوجيا، مثل تكاليف التدريب والتكيف مع التغييرات التقنية.

2.3 التكنولوجيا القانونية (المتغير المستقل):

قليلون هم من تناولوا مفاهيم متعلقة بالتكنولوجيا القانونية، بل أن البعض توجه إلى اعتبارها جزء من حماية مستخدمي القانون دون الالتفات إلى أهمية استخدام التكنولوجيا في المعاملات القانونية، كما وقد تناول البعض التكنولوجيا القانونية واعتبرها أدوات وتطبيقات تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات القانونية، كما وتشمل هذه الأدوات برامج إدارة القضايا، وتطبيقات العقود الذكية، ومنصات البحث القانوني الإلكتروني، وأدوات التحليل القانوني الآلي. الهدف الرئيسي من التكنولوجيا القانونية هو توفير الوقت والجهد، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين دقة وكفاءة العمليات القانونية. (الجرد، 2008، 273)

2.3.1 تعريف التكنولوجيا القانونية:

تشير التكنولوجيا القانونية (Legal Technology) : "إلى مجموعة من الأدوات والتطبيقات التقنية التي تهدف إلى تحسين وإدارة العمليات القانونية داخل مكاتب المحاماة أو المؤسسات القانونية"، بحيث تشمل هذه الأدوات برامج إدارة القضايا، أنظمة إدارة الوثائق، تطبيقات التحليل القانوني، وأدوات البحث القانوني الرقمية، إضافة إلى الابتكارات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (Machine Learning) التي تساعد في توقع نتائج القضايا وتحليل البيانات القانونية بكفاءة أعلى. (الحسين، 2019، 176)

في ين تم تعريف التكنولوجيا القانونية أيضاً على أنها: "مجموعة من التطبيقات التكنولوجية التي تساعد العاملين في الأنظمة القانونية بتحسين وإدارة عملياتهم القانونية داخل مكاتبهم ومؤسساتهم من خلال برامج وأدوات وأنظمة تساعدهم في إدارة العمليات القانونية الداخلية"، وهذا بطبيعة الحال يساهم في التحكم بالعشوائية وترسيخ نظام ترتيب كل من الملفات والقضايا والعمليات القانونية المتعلقة بالعمل القانوني، وبالتالي يسهل حصولهم على المعلومات والبيانات المتعلقة بعملهم دون الحاجة إلى بذل جهد أو وقت. (الجرّد، 2008، 273)

2.3.2 تطور التكنولوجيا القانونية:

لقد بدا التعامل مع التكنولوجيا يخضع إلى ضوابط ويمتثل لعقود ويحدد بتصرفات متنوعة من خلال مجموعة من المواد القانونية التي سنتها العديد من القوانين التي تتبعها الدول، ولأن شبكة الإنترنت بمجرد النقر على لوحة المفاتيح في الحاسوب تجعل من الممكن إجراء عقود على الشبكات الحاسوبية المغلقة المستعملة في تبادل البيانات الإلكترونية. (حداد، 1999، 431)

ورغم أن التكنولوجيا القانونية لا تختلف من حيث المبدأ عن غيرها من أنواع التكنولوجيا من حيث الاستخدام والاتصال وتحديد شروط الاستخدام، إلا أن خصوصيته وتقنياته إجرائه هي التي تجعله من الأشكال الحديثة تكنولوجياً، ويمكن اعتبار التكنولوجيا القانونية تحديداً من الأشكال الحديثة التي بدأ العديد الباحثين والمفكرين تناوله في أبحاثهم ودراساتهم، بالإضافة إلى التوجه في الآونة الأخيرة إلى اعتماد هذا الشكل من التكنولوجيا في المكاتب والمراكز والمؤسسات القانونية، ولعل هذا يعود إلى اكتشاف أهمية التكنولوجيا القانونية في تحقيق أهداف المشاريع القانونية داخل تلك المكاتب والمؤسسات. (غامدي، 2009، 249)

كما وقد شهدت التكنولوجيا القانونية تطوراً ملحوظاً على مدى العقود الأخيرة، مع بداية دخول الحواسيب وبرامج معالجة النصوص إلى مكاتب المحاماة في الثمانينيات والتسعينيات، مما أدى إلى تحسين إدارة الوثائق والعمليات القانونية بشكل ملحوظ. مع تقدم الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات في مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت منصات البحث القانوني على الإنترنت، والتي أتاحت للمحامين الوصول إلى المعلومات القانونية والقوانين والقضايا السابقة بسهولة أكبر. (فارس، 2008، 481)

وفي السنوات الأخيرة، شهدت التكنولوجيا القانونية طفرة في التطور مع ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي تعزز قدرة المحامين على تحليل البيانات القانونية الضخمة واتخاذ قرارات مستنيرة بسرعة أكبر، كما أن تقنيات البلوكشين والواقع الافتراضي بدأت تجد طريقها إلى المجال القانوني، مما يوفر أبعاداً جديدة للتعامل مع القضايا وتقديم الخدمات القانونية. (غامدي، 2009، 254)

2.3.3 أبعاد التكنولوجيا القانونية :

وفي هذا الجزء يمكن تقسيم التكنولوجيا القانونية إلى عدة أبعاد رئيسية تشمل: (فرعون، 2009، 322)

1. إدارة القضايا: وتتضمن برامج وأنظمة تساعد المحامين في تنظيم وإدارة القضايا المختلفة، بما في ذلك الجدولة، تتبع المواعيد النهائية، إدارة الوثائق المرتبطة بالقضايا، وتخصيص المهام للفرق القانونية.
2. البحث القانوني: وهو ما يتضمن استخدام أدوات البحث عبر الإنترنت للوصول إلى القوانين السابقة، السوابق القضائية، وأي مواد قانونية ذات صلة. هذه الأدوات تمكن المحامين من إجراء بحوث دقيقة في وقت أقل مقارنة بالطرق التقليدية.

3. **التحليل القانوني والذكاء الاصطناعي:** ويشمل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تقوم بتحليل البيانات القانونية لتقديم توصيات وتوقعات مبنية على تحليل معطيات سابقة. هذه الأدوات تساعد في تحديد أفضل استراتيجيات الدفاع أو التفاوض استنادًا إلى بيانات وأدلة واقعية.

2.3.4 نظريات مرتبطة بالتكنولوجيا القانونية:

توجد عدة نظريات وأطر تحليلية تساعد في فهم تأثير التكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية في المؤسسات القانونية: (بندق، 2009، 277)

1. نظرية الابتكار التخريبي: (Disruptive Innovation)

تم تطويرها بواسطة كليتون كريستنسن، وتوضح كيف أن التكنولوجيا الجديدة قد تحدث تغيرات جذرية في السوق أو المجال المهني. في سياق التكنولوجيا القانونية، تشير هذه النظرية إلى أن الأدوات القانونية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي قد تُحدث ثورة في طريقة عمل المحامين، وقد تؤدي إلى استبدال العمليات التقليدية بأخرى أكثر كفاءة.

2. نظرية الانتشار التكنولوجي: (Technology Diffusion Theory)

تنص هذه النظرية على أن اعتماد التكنولوجيا الجديدة يتبع نمطًا معينًا يبدأ بالمبتكرين ثم يتبعه تبني التكنولوجيا بشكل أوسع في المجتمع أو المجال المهني. في مجال القانون، يشير انتشار التكنولوجيا القانونية إلى كيفية تبني المكاتب القانونية للأدوات التقنية الجديدة تدريجيًا لتحسين أداء العمل.

3. نظرية الكفاءة التشغيلية: (Operational Efficiency Theory)

توضح هذه النظرية كيف يمكن للتكنولوجيا تحسين الأداء وتقليل التكاليف من خلال تعزيز الكفاءة في العمليات اليومية. في السياق القانوني، تساهم التكنولوجيا القانونية في تحقيق هذه الكفاءة من خلال أتمتة المهام الروتينية، وتحسين إدارة الوقت، وزيادة دقة التحليل القانوني.

2.4 تحسين الكفاءة التشغيلية: (المتغير التابع)

2.4.1 تعريف الكفاءة التشغيلية:

تمثل الكفاءة بصفة عامة تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات وعناصر المخرجات، وتحقيق هذه العلاقة باستخدام أقل قدر ممكن من الأولى (عناصر المدخلات) لإنتاج أكبر قدر ممكن من الثانية (عناصر المخرجات). (حجازي، 2017، 172)

وتعرف الكفاءة على أنها " الاستخدام الأمثل لموارد المشروع"، وذلك من خلال العناصر التالية: (حجازي، 2017، 172)

- أ- تحديد ما إذا كان المشروع قد دبر الموارد المختلفة بطريقة اقتصادية سواء كانت هذه الموارد.
- ب- التأكد من استخدام هذه الموارد بكفاءة عالية وبشكل مثالي.
- ج- تحديد الأسباب الرئيسية لعدم استخدام هذه الموارد بشكل اقتصادي وكفاءة مناسبة.
- د- تحديد مدى كفاءة نظم المعلومات الإدارية في المشروع والإجراءات المرتبطة بالهيكل الإداري فيه.

والكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency) تشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وجهد ممكنين، مع الحفاظ على جودة الأداء والنتائج. في سياق مكاتب المحاماة، تعني الكفاءة التشغيلية مدى فعالية وكفاءة العمليات القانونية والإدارية التي يتم تنفيذها داخل المكتب، بما في ذلك إدارة الوقت، وتوزيع المهام، واستخدام الموارد بطريقة تضمن تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل تكلفة وفي أقصر وقت. (المرداس، 2010، 142)

2.4.2 تطور مفهوم الكفاءة التشغيلية:

تطور مفهوم الكفاءة التشغيلية على مر الزمن ليصبح أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليها المؤسسات في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع القانوني. في البداية، كانت الكفاءة التشغيلية تركز بشكل أساسي على تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية من خلال تحسين العمليات الأساسية. ومع تقدم الزمن، بدأ التركيز يتحول نحو تحسين جودة الخدمات المقدمة، وضمان رضا العملاء، والتكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية. (رستم، 2018، 215)

وفي مكاتب المحاماة، أدى إدخال التكنولوجيا إلى إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم الكفاءة التشغيلية. أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية في تحسين العمليات الإدارية والقانونية، مما ساعد على تحقيق أداء أعلى مع تقليل الأخطاء وتقليل الوقت المستغرق في إتمام المهام القانونية. (المرداس، 2010، 142)

2.4.3 أبعاد الكفاءة التشغيلية:

ويمكن تقسيم الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل: (رستم، 2018، 227)

1. إدارة الوقت والموارد: وهو ما يتعلق بكيفية استخدام الوقت والموارد البشرية والمادية بكفاءة لضمان إتمام المهام القانونية والإدارية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة. يشمل ذلك تحسين توزيع المهام بين الفرق القانونية واستخدام الأدوات التكنولوجية لإدارة الوقت بشكل فعال.
2. جودة الخدمة: ويشير إلى قدرة مكتب المحاماة على تقديم خدمات قانونية عالية الجودة تتوافق مع توقعات العملاء واحتياجاتهم. يتطلب ذلك تحسين العمليات لضمان تقديم المشورة القانونية الدقيقة والموثوقة، مع مراعاة التفاصيل الدقيقة لكل قضية.

3. التكيف مع التغيرات: ويشمل قدرة المكتب على التكيف مع التغيرات في البيئة القانونية والتكنولوجية، مثل التغيرات في التشريعات أو إدخال تكنولوجيا جديدة. الكفاءة التشغيلية تتطلب استجابة سريعة وفعالة لهذه التغيرات لضمان استمرار تقديم الخدمات بجودة عالية.

2.4.4 نظريات مرتبطة بالكفاءة التشغيلية:

وفي هذا الجزء نجد أن هناك العديد من النظريات والأطر النظرية التي ساهمة في فهم الكفاءة التشغيلية وتحسينها في مكاتب المحاماة، وفيما يلي عرض لأهم النظريات المرتبطة بالكفاءة التشغيلية وذلك على النحو التالي: (رستم، 2018، 215)

1. نظرية الإدارة العلمية: (Scientific Management Theory)

طوّرت بواسطة فريدريك تايلور، وتركز على تحسين الكفاءة من خلال تبسيط وتحسين العمليات الإدارية وتقسيم العمل. في سياق مكاتب المحاماة، يمكن تطبيق مبادئ هذه النظرية على تحسين توزيع المهام بين المحامين والمساعدين القانونيين لضمان استخدام أفضل للوقت والموارد.

2. نظرية الكفاءة الاقتصادية: (Economic Efficiency Theory)

تشير إلى استخدام الموارد بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة. في مكاتب المحاماة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقليل الهدر في الوقت والموارد باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأتمتة العمليات الروتينية.

3. نظرية تحسين الجودة الشاملة: (Total Quality Management – TQM)

تركز هذه النظرية على التحسين المستمر لجودة العمليات والخدمات من خلال إشراك جميع العاملين في المنظمة. في مكاتب المحاماة، يمكن تطبيق TQM لضمان تقديم خدمات قانونية تتوافق مع أعلى معايير الجودة، مع مراعاة التحسين المستمر استنادًا إلى التغذية الراجعة من العملاء.

2.5 العلاقة بين التكنولوجيا القانونية (المتغير المستقل) وتحسين الكفاءة التشغيلية (المتغير التابع):

إن تبني المنظمات القانونية لأنظمة تكنولوجية متخصصة بالعمل القانوني يلعب دور هام في جعل تلك المنظمات ممارسة عملها القانوني وفق استراتيجيات وخطط تحافظ على عملها من التعرض إلى العشوائية والتشتت، وبالتالي توفير نوع من التنظيم في إطار العمل في القضايا القانونية المكلفة تلك المنظمات بالنظر بها، هذا بالإضافة إلى جعل تلك المنظمات تتمتع ببيئة عمل يسودها جو من الأمن الوظيفي والعملياتي لدى الجميع، كما ويتم توفير أساليب سليمة اتجاه ما يتعلق باتخاذ القرارات السليمة وبالتالي تحقيق أهداف المنظمات القانونية، وهذا ما اتفقت عليه الدراسة الحالية مع ما حملته الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها. (كنجو، 2009، 201)

فمن خلال مراجعة الدراسات السابقة، يظهر بوضوح أن هناك نمطاً مشتركاً في تأثير التكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة. غالبية الدراسات تؤكد أن تبني التكنولوجيا القانونية يسهم في تحسين الكفاءة من خلال تقليل الوقت المستغرق في أداء المهام، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمة القانونية المقدمة. على سبيل المثال، وجدت دراسة [Smith, 2020] أن استخدام برامج إدارة القضايا يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في الوقت المستغرق لإدارة القضايا بنسبة تصل إلى 30%، مما يعزز من الكفاءة التشغيلية. (كوراني، 2003، 222)

دراسة أخرى أجراها [Johnson, 2019] أشارت إلى أن التحليل القانوني بواسطة الذكاء الاصطناعي يساهم في تقديم توصيات دقيقة وسريعة، مما يساعد المحامين في اتخاذ قرارات مدروسة بشكل أسرع، وبالتالي تحسين الأداء العام لمكاتب المحاماة. هذه الأنماط المتكررة في النتائج تشير إلى تأثير إيجابي قوي للتكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية (كنجو، 2009، 211).

• الصراعات في الدراسات السابقة

رغم التوافق العام في نتائج الدراسات، هناك بعض الصراعات حول تأثير التكنولوجيا القانونية. بعض الدراسات تشير إلى أن التبنّي الفوري أو المفرط للتكنولوجيا قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالتكيف مع الأدوات الجديدة، حيث قد يحتاج الموظفون إلى وقت طويل لتعلم واستخدام التكنولوجيا بكفاءة. على سبيل المثال، [Brown, 2021] أشار إلى أن التكاليف المرتفعة للتدريب والتنفيذ قد تؤدي إلى تقليل الكفاءة التشغيلية على المدى القصير. (كنجو، 2009، 211)

كما أن بعض الدراسات، مثل [Williams, 2018]، وجدت أن التكنولوجيا القانونية قد تؤدي إلى زيادة في عبء العمل على المحامين بسبب الحاجة المستمرة لتحديث وتعلم الأدوات الجديدة، مما قد يتسبب في إجهاد الموظفين ويقلل من الكفاءة بدلاً من تحسينها. (كوراني، 2003، 222)

• الفجوات في الدراسات السابقة

على الرغم من وفرة الأبحاث حول تأثير التكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية، إلا أن هناك فجوات ملحوظة تتطلب مزيداً من الاستكشاف. أولاً، معظم الدراسات تركز على الجوانب التكنولوجية والتشغيلية فقط، ولا تتناول بشكل كافٍ التأثيرات الثقافية والتنظيمية في مكاتب المحاماة. كيف يمكن للثقافة التنظيمية وتأثير

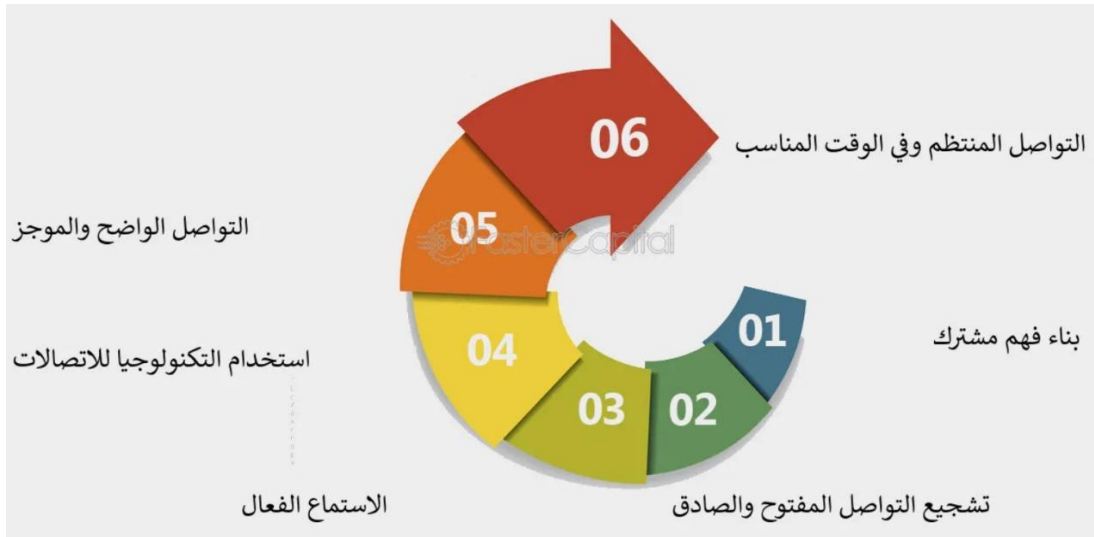
القيادة أن يؤثر على نجاح أو فشل تبني التكنولوجيا القانونية؟ هذه زاوية غير مستكشفة بشكل كافٍ في الأدبيات الحالية.

ثانيًا، لا تتناول الدراسات بعمق كيفية تأثير التكنولوجيا القانونية على جودة الحياة المهنية للمحامين، مثل تأثير الضغط النفسي الناتج عن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الدراسات التي تبحث في الفروق الإقليمية والثقافية بين مكاتب المحاماة في تبني التكنولوجيا وتأثير ذلك على الكفاءة التشغيلية.

رسوم توضيحية من الدراسات السابقة

1. رسم بياني يوضح العلاقة بين نسبة استخدام التكنولوجيا القانونية والتحسين في الكفاءة التشغيلية :

مثل البيانات المستخلصة من دراسة [Smith, 2020] التي تظهر التحسن بنسبة 30% في إدارة الوقت.



2. رسم بياني لمقارنة تأثير التكنولوجيا القانونية بين مكاتب المحاماة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة :

حيث يمكن أن يظهر هذا الرسم مناقشة تأثير مختلف وفقاً لحجم المؤسسة كما في دراسة [Johnson, 2019].



التكنولوجيا في خدمة مكاتب المحاماة

جداول من الدراسات السابقة

يمكن أن يتضمن الجدول التالي ملخصاً لبعض الدراسات التي تم تحليلها:

الباحثون / السنة	نوع التكنولوجيا المستخدمة	التأثير على الكفاءة التشغيلية	ملاحظات
Smith, 2020	برامج إدارة القضايا	تحسين بنسبة 30% في إدارة الوقت	يوصى بزيادة الاعتماد على هذه البرامج
Johnson, 2019	الذكاء الاصطناعي في التحليل القانوني	تحسين اتخاذ القرار وزيادة سرعة الأداء	تحسين كبير في جودة الخدمات

التوصية بالتدريب التدريجي	تأثير سلبي على المدى القصير بسبب تكاليف التدريب	تقنيات متعددة	Brown, 2021
الحاجة إلى إعادة تقييم وتكييف التكنولوجيا	زيادة عبء العمل بسبب التحديثات المستمرة	مختلف أدوات التكنولوجيا القانونية	Williams, 2018

وفيما يلي أمثلة على جداول من الدراسات السابقة:

1. جدول يقارن بين فرق ذات مستويات مختلفة من التواصل:

مستوى التواصل	إنتاجية الفريق	جودة العمل	الالتزام بالمواعيد
مرتفع	%95	%81	%91
متوسط	%74	%78	%82
منخفض	%61	%52	%66

2. جدول يقارن بين فرق من خلفيات ثقافية مختلفة:

الخلفية الثقافية	مستوى التواصل	أداء الفريق	التحديات الثقافية
ثقافة A	مرتفع	%87	قليلة
ثقافة B	متوسط	%72	متوسطة
ثقافة C	منخفض	%61	مرتفعة

جدول المحتويات

جدول المحتويات

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	نموذج الدراسة (Brown, J., Smith, A., & Jones, M. (2018)	1
15	منهجية الدراسة (Jones, B., Williams, T., & Roberts, M. (2014)	2
18	مخطط المشروع نموذج الطالب	3

2.6 الخاتمة:

وفي الختام، نجد أن استخدام التكنولوجيا القانونية يمثل عنصراً حاسماً في تحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة، وذلك من خلال التحليل الشامل الذي أجريناه، والذي أثبتت أن الأدوات التكنولوجية مثل برامج إدارة القضايا، وأنظمة إدارة الوثائق، وتطبيقات التحليل القانوني، وأدوات الاجتماعات الافتراضية، فعاليتها في تعزيز أداء المحامين وزيادة إنتاجيتهم.

كما أوضحت الدراسة أن التكنولوجيا القانونية لا تقتصر فوائدها على الجوانب التشغيلية فقط، بل تمتد لتشمل تحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة رضا العملاء، وتقليل التكاليف التشغيلية. تمكنت مكاتب المحاماة التي تبنت هذه الأدوات من الاستجابة بشكل أسرع وأكثر فعالية لاحتياجات العملاء، مما عزز من قدرتها التنافسية في السوق.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التحديات المصاحبة لتبني التكنولوجيا، مثل التكلفة العالية، والحاجة إلى التدريب المستمر، وتأمين البيانات، ومقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين. لذا، يتعين على مكاتب المحاماة وضع استراتيجيات فعالة للتغلب على هذه التحديات وضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

كما وتوصلت الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة إلى أن التكنولوجيا القانونية تلعب دوراً حاسماً في تحسين الكفاءة التشغيلية لمكاتب المحاماة. الدراسات أشارت بوضوح إلى أن استخدام الأدوات التكنولوجية يسهم في تقليل الوقت المستغرق لإتمام المهام القانونية، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز رضا العملاء. كما أظهرت النتائج أن التكنولوجيا القانونية تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية وتسهيل إدارة القضايا، مما يعزز الأداء العام لمكاتب المحاماة.

ومن خلال مناقشة الآثار المستقبلية لهذا البحث، من المتوقع أن يشهد قطاع القانون تحولاً مستمراً نحو الاعتماد الأكبر على التكنولوجيا. من المحتمل أن تظهر أدوات وتقنيات جديدة تزيد من كفاءة العمليات القانونية، وتفتح الباب أمام فرص جديدة للتحسين والابتكار. سيتطلب ذلك من مكاتب المحاماة مواكبة التطورات التكنولوجية وتبنيها بسرعة لضمان البقاء في المقدمة.

إجمالاً، يساهم هذا البحث في تعزيز الفهم الحالي لكيفية تأثير التكنولوجيا القانونية على الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة. من خلال تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للتكنولوجيا القانونية وتحليل تأثيرها على الأداء، يقدم هذا البحث إرشادات عملية لمكاتب المحاماة الراغبة في تحسين كفاءتها التشغيلية. علاوة على ذلك، يفتح هذا البحث المجال لدراسات مستقبلية يمكن أن تستكشف تأثيرات أعمق للتكنولوجيا على مجالات أخرى ضمن المهنة القانونية، مما يساهم في تطوير القطاع القانوني بشكل عام.

3. الفصل الثالث: منهجية البحث

3.1 المقدمة:

وفي هذا الجزء سيتم توضيح المنهجية التي اعتمدها وطبقها الباحث في هذا البحث، وذلك حتى يتسنى لنا الإجابة على أسئلة الدراسة الحالية، واختبار فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى توضيح العناوين التالية كتعريفات إجرائية لمتغيرات الدراسة، وما تم تطبيقه، وذلك على النحو التالي:

3.2 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

تعد التعريفات الإجرائية في الدراسات البحثية محوراً أساساً في تحديد متغيرات الدراسة التي يسعى البحث إلى قياسها بشكل واضح، حيث يتم من خلال التعريف الإجرائي محاولة وصف كيفية قياس المتغير وملاحظته أو معالجته، وهذا بطبيعة الحال ما يساعد الباحثين من القدرة على التأكد من أن دراستهم تتسم بالاتساق والموضوعية، كما يجعلها صالحة كبحت إجرائي، وسيتم عرض هذه التعريفات على النحو التالي:

3.2.1 التكنولوجيا القانونية (المتغير المستقل)

هي أدوات وتطبيقات تستخدم تقنيات من المعلومات والاتصالات تلعب دوراً في تحسين أداء الخدمات القانونية داخل المنظمات القانونية، وذلك من خلال تحديد الهدف الذي يعتمد على اكتشاف تلك المعلومات ووسائل الاتصالات، والعمل على تحليلها وقياسها لتحديد نوع القرارات القانونية المتعلقة بقضايا المنظمات والتي يجب اتخاذها حسب المواقف.

3.2.2 تحسين الكفاءة التشغيلية (المتغير التابع)

وتعرف الكفاءة التشغيلية بأنها الطرق الواجب اتباعها لتحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات وعناصر المخرجات، وتتحقق هذه العلاقة باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات لإنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات.

3.3 تصميم البحث:

1. فلسفة البحث philosophy، المنهج الوضعي positivist.

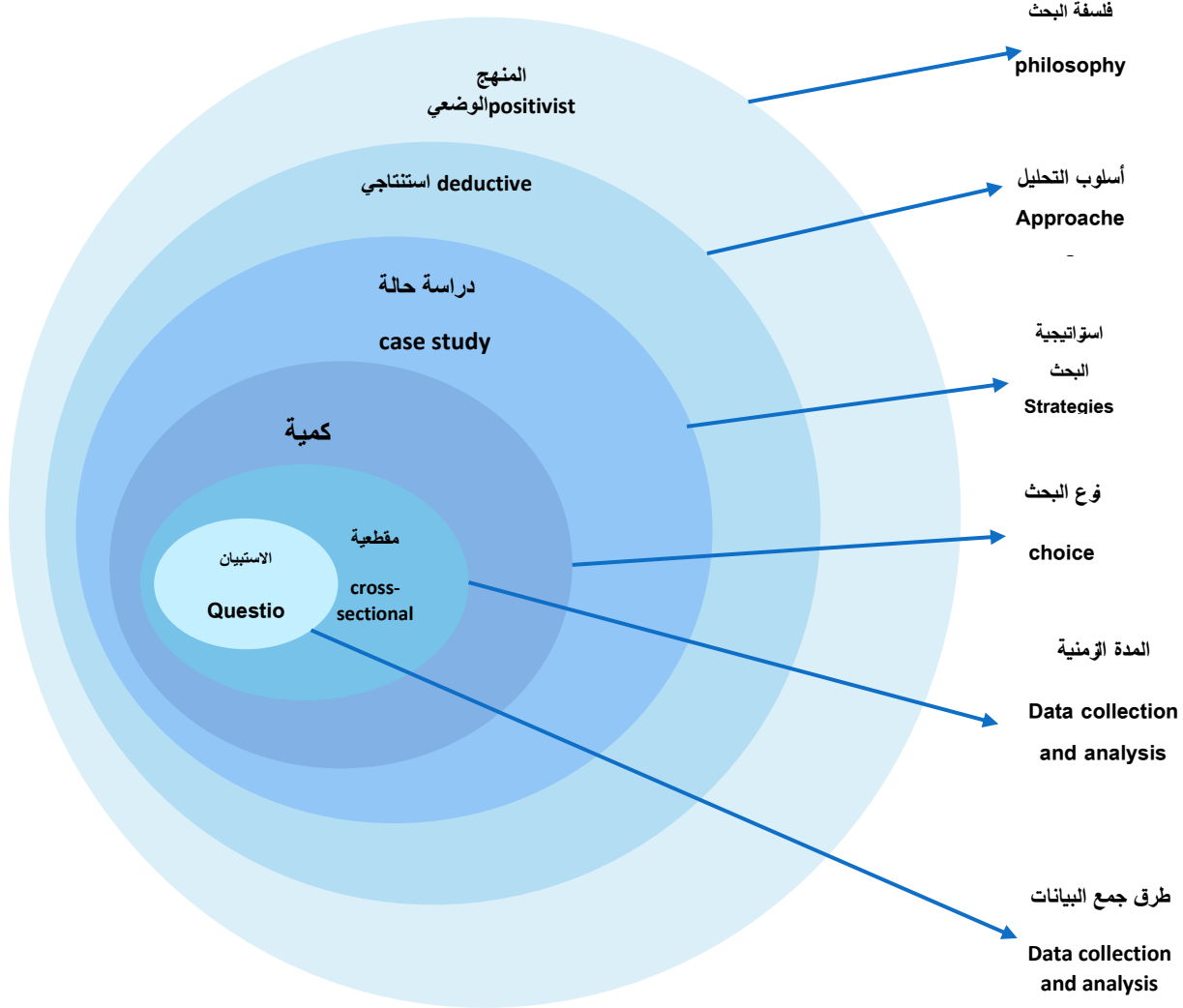
2. أسلوب التحليل Approaches، استنتاجي deductive

3. استراتيجية البحث Strategies، دراسة حالة case study

4. نوع البحث choice كمية، quantitative

5. المدة الزمنية Data collection and analysis techniques، الاستبيان Questionnaire

شكل (4) نموذج البصل البحثي



كما وتساهم هذه الدراسة في العمل على سد الفجوات المعرفية المتعلقة بالتكنولوجيا القانونية والأثر التي يمكن أن تسببه على تحسين الكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأنماط والصراعات والفجوات في الأدبيات السابقة، حيث توفر هذه الدراسة قاعدة معرفية تمكن المنظمات القانونية من تحسين استراتيجياتها المتبعة في استخدام التكنولوجيا القانونية بما يخدم رفع مستوى الكفاءة التشغيلية لديها، كما تعزز

هذه الدراسة الوعي بأهمية احداث التوازن بين التكنولوجيا القانونية وكيفية التكيف مع المتغيرات التي قد تواجهها تلك المنظمات القانونية، مما يساعد في تطوير نهج أكثر شمولية واستدامة في إدارة أنشطة تلك المنظمات، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تشكل أساساً علمياً لمزيد من الدراسات التي يمكن أن تستكشف كيفية تحسين الكفاءة التشغيلية باستخدام التكنولوجيا القانونية.

3.4 مجتمع البحث وطرق تقنيات أخذ العينات

وفي هذا الجزء سيتم تقديم معلومات عن مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى الأساليب والتقنيات التي تم وضعها لاختيار عينة الدراسة وتحديد حجم العينة.

3.4.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركة السبهان والعجاجي بنسنت ماسونز للمحاماة مدينة الرياض، وهي شركة قانونية تقدم خدمات قانونية للشركات السعودية من خلال متابعة المرافعات والقضايا والمشكلات المتعلقة بالقضاء، حيث يستفيد من الشركة العديد من الشركات المختلفة في المملكة العربية السعودية.

3.4.2 عينة الدراسة:

يشمل مجتمع البحث على عينة من الموظفين في شركة السبهان والعجاجي بنسنت ماسونز للمحاماة حيث يتألف من 38 بين إداري محامي وعامل.

3.4.3 طرق وتقنيات أخذ العينة:

يتم تحديد العينة واختيارها من العينات غير احتمالية، وباستخدام العينات الملائمة عن طريق استبيان.

3.5 طريقة جمع البيانات:

ويحدد هذا القسم أدوات البحث التي تم استخدامها في جمع البيانات المطلوبة للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضيات البحث، وعليه فقد اعتمد الباحث على المنهج المسحي في جمع البيانات الكمية عن طريق الاستبيانات، كما وتعرض الأقسام التالية الأدوات التي تم استخدامها لقياس متغيرات البحث.

3.5.1 المتغير المستقل (التكنولوجيا القانونية)

واعتمد الباحث على استبانة الزايد (2017)، وذلك لقياس المتغير المستقل (التكنولوجيا القانونية)، وذلك من حيث ثلاثة أبعاد وهي (تعريف التكنولوجيا القانونية، تطبيقات التكنولوجيا القانونية، واقع استخدام التكنولوجيا القانونية) بإجمالي 22 فقرة للمتغير ككل، حيث أن بعد التكنولوجيا القانونية يتكون من 8 فقرات، بينما بعد تطبيقات التكنولوجيا القانونية يتكون من 7 فقرات، في حين أن بعد واقع استخدام التكنولوجيا القانونية يتكون من 7 فقرات، وقد تم تحديد نوع استبيان وهو ليكرت الخماسي. حيث 1 = غير موافق بشدة، بينما 5 = موافق بشدة.

جدول (1) المقياس المستخدم لقياس المتغير المستقل (التكنولوجيا القانونية)

عدد العبارات		الأبعاد	المتغير المستقل
8	تعريف التكنولوجيا القانونية		التكنولوجيا القانونية
7	تطبيقات التكنولوجيا القانونية		
7	واقع استخدام التكنولوجيا القانونية		
22	المجموع		

3.5.2 المتغير التابع (تحسين الكفاءات التشغيلية)

واعتمد الباحث على استبانة أبو هولي (2022)، وذلك لقياس المتغير التابع (تحسين الكفاءات التشغيلية)، وذلك من حيث ثلاثة أبعاد وهي (الإدارة، الاستراتيجيات، التدريب) بإجمالي 17 فقرة للمتغير ككل، حيث أن بعد الإدارة يتكون من 5 فقرات، بينما بعد الاستراتيجيات يتكون من 5 فقرات، كما ويتكون بعد التدريب من 7 فقرات، كما وتم تحديد نوع الاستبيان على أنه ليكرت الخماسي. حيث 1 = غير موافق بشدة، بينما 5 = موافق بشدة.

جدول (2) المقياس المستخدم لقياس المتغير التابع (تحسين الكفاءات التشغيلية)

عدد العبارات		المتغير التابع
5	الإدارة	تحسين الكفاءات التشغيلية
5	الاستراتيجيات	
7	التدريب	
17	المجموع	

3.6 أنواع البيانات:

وفي هذا القسم سيتم عرض البيانات الأولية والبيانات الثانوية التي تم استخدامها في البحث.

3.6.1 البيانات الأولية:

- تم جمع البيانات الأولية عن طريق استخدام الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وتم تصميم الاستبيان بعناية لتغطية جميع جوانب موضوع البحث وتحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيع الاستبيان على عينة ممثلة من المستهدفين وتم الحصول على معدل استجابة عال.
- تم إجراء تحليل كمي للبيانات الأولية المجمعة باستخدام برامج إحصائية متقدمة، وتم استخراج المؤشرات والمقاييس الإحصائية ذات الصلة.

3.6.2 البيانات الثانوية:

- تم البحث بشكل مكثف في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتم استعراض الأبحاث والكتب والمقالات العلمية المنشورة في المجالات ذات الصلة والاستفادة منها.
- تم الاطلاع على المعلومات والبيانات المتاحة على موقع الشركة محل الدراسة لفهم السياق والخلفية التنظيمية والتشغيلية للموضوع قيد البحث.
- تم تحليل وتفسير البيانات الثانوية بطريقة منهجية لبناء إطار نظري قوي يدعم الدراسة الميدانية، كما وتم ربط النتائج بالأدبيات السابقة.

3.7 طرق وأساليب تحليل البيانات

من الضروري بعد جمع البيانات العمل على تحليل المعلومات التي تم جمعها، وذلك من أجل استخلاص الاستنتاجات ذات معنى والمتعلقة بالبحث موضوع الدراسة، حيث تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتحديداً الإصدار (28) لتحليل البيانات المجمعة.

كما وتم إجراء اختبار توصيف العينة، وذلك من خلال التحليل الوصفي للحصول على نظرة ثاقبة لخصائص مجتمع العينة، وهذا ما يساعد الباحث في فهم التركيبة السكانية والتفضيلات، بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات الهامة الأخرى والمتعلقة بالأفراد المشاركين في الدراسة.

كذلك تعتبر اختبارات الصالحية والموثوقية حاسمة في ضمان دقة البيانات المجمعة واتساقها، كذلك اختبارات الصدق (التحليل العاملي الاستكشافي) لتحديد ما إذا كانت أدوات البحث تقيس ما تهدف إلى قياسه، بينما تقوم اختبارات الثبات مثل اختبار (كرونباخ ألفا) بتقييم ثبات النتائج مع مرور الوقت.

كما تم إجراء اختبار توصيف العينة، من خلال التحليل الوصفي، للحصول على نظرة ثاقبة لخصائص مجتمع العينة. يساعد الباحثين على فهم التركيبة السكانية والتفضيلات والمعلومات الهامة الأخرى ذات الصلة بالأفراد المشاركين في الدراسة.

3.8 الخاتمة:

يعتبر تبني الشركات القانونية لمفهوم التكنولوجيا القانونية لدى محاميها من أهم الأمور التي قد تجنب هذه الشركات الوقوع في شائكة العشوائية أو التخمين في معاملاتها أو قراراتها، وذلك كون أن تلك التكنولوجيا المستخدمة توفر لهذه الشركات تطبيقات وأساليب هامة في ترتيب الملفات والقضايا وتحديد المواعيد وترتيبها حسب الأولوية بما يخدم العمل داخل المنظمات القانونية، كما أن للتكنولوجيا القانونية دور هام تلاشي العقبات التي من الممكن أن تكون سبباً في عرقلة سير مشاريع هذه الشركات، كما وتتيح هذه الأنظمة التكنولوجية بتنفيذ التحديات المستقبلية والعمل على مواجهتها بطرق وأساليب حديثة مناسبة، وبالتالي فإن التكنولوجيا القانونية توفر للمنظمة القانونية رؤية واضحة لما ستكون عليه في المستقبل القريب، وهذا بطبيعة الحال ما يزيد من فرصتها لتحقيق أهدافها من خلال المشاريع التي ستقوم بتنفيذها أو اختيارها.

كذلك أيضاً، فإن التكنولوجيا القانونية تلعب دوراً جوهرياً في تحسين الكفاءات التشغيلية داخل المنظمات والشركات القانونية، وهذا لن يكون إلا من خلال إلمام العاملين في المنظمة لاسيما القيادات بمفاهيم ومعارف متعلقة بالتكنولوجيا القانونية التي توفر عوامل قوة داعة لتحقيق الأهداف التي تسعى تلك المنظمة إلى تحقيقها، وبالتالي تستطيع المنظمة من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تحيط بها وبكوادرها البشرية.

4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة

4.1 المقدمة:

سيتم في هذا الفصل تناول عرضاً متسقاً لنتائج الدراسة الميدانية التي تم تحليلها إحصائياً باستخدام كال من: حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) الإصدار (28) ، وبرنامج PLS-Smart. 3.0 ، حيث يتضمن الفصل الحالي للتحليل الإحصائي الإحصاء الوصفي للعينة محل الدراسة باستخدام SPSS. 28 V. اختبار صدق وثبات الاستبيانات المستخدمة في جمع البيانات المطلوبة من عينة الدراسة الحالية باستخدام PLS 3.0 بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث ومدى ملائمة النموذج، لذلك تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط عبر SPSS 28 وتم تأكيد النتائج الإحصائية باستخدام PLS 3.0 .

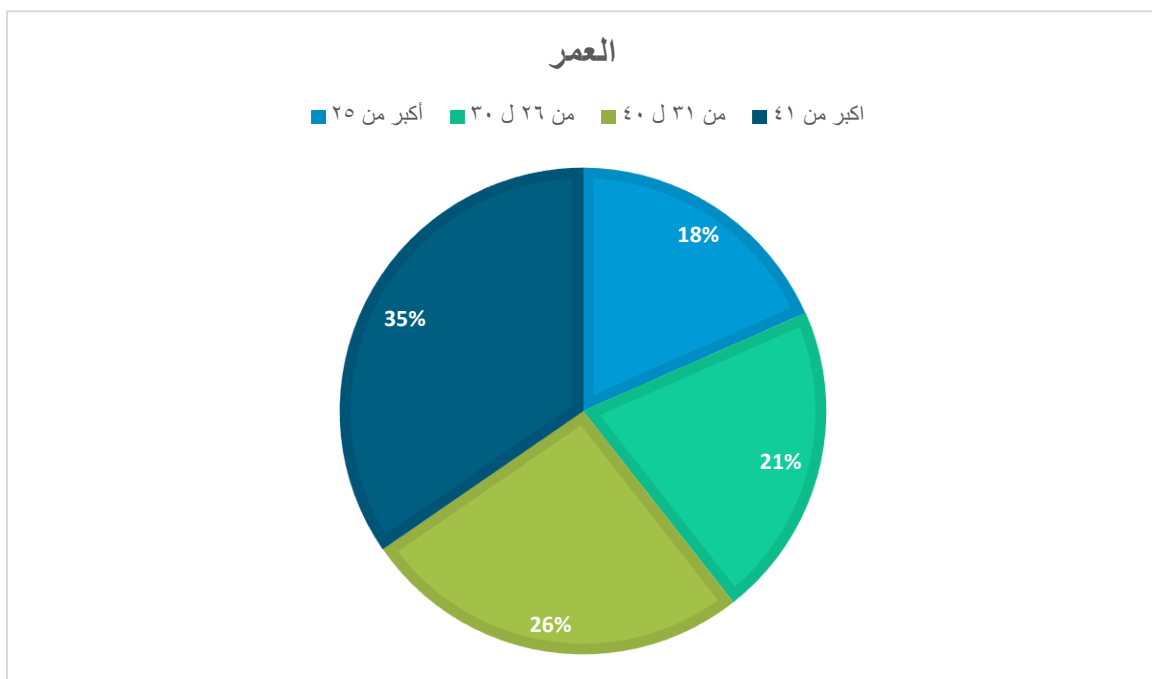
4.2 خصائص عينة الدراسة:

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للجنس - الفئة العمرية - طبيعة العمل - المستوى التعليمي.
- تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وتتمثل في المعلومات الديمغرافية التي تشمل كل من (النوع: ذكر - انثى، الفئة العمرية: أقل من 30 - بين 30 و 40 - من 40 على 50 - أكثر من 50، طبيعة العمل: محامي - إداري - عامل ، المستوى التعليمي: ثانوي - جامعي - دراسات عليا).

جدول (3) توصيف عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة من إجمالي العينة	ملاحظة
الفئة العمرية	1. ذكر	17	44.7%	
	2. انثى	21	55.3%	
	اجمالي	38	100%	
الفئة العمرية	1. 25 سنة أو أقل	7	18.4%	
	2. 30 - 26	8	21%	
	3. 40 - 31	10	26%	
	4. 41 فأكثر	13	34.6%	
	اجمالي	38	100%	
سنوات الخبرة	1. من سنة إلى 5 سنوات	20	52.6%	
	2. من 5 إلى 10 سنوات	11	28.9%	
	3. أكثر من 10 سنوات	7	18.5%	
	اجمالي	38	100%	
المستوى التعليمي	1. أقل من المستوى الثانوي	2	0.5%	
	2. مستوى ثانوي	8	21%	
	3. جامعي	28	78.5%	
	اجمالي	38	100%	

* المصدر: من إعداد الطالب بالوقوف على النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية



4.3 قياس الصدق والثبات:

قياس الصدق: (Validity)

يشير الصدق إلى مدى قدرة أدوات الدراسة والمتمثلة في (الاستبيانات) على قياس قدرة أفراد العينة على فهم كل من التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءات التشغيلية وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية، ومن أجل ذلك تم اختيار الصدق الداخلي (Internal Validity)، حيث تم فحص العلاقات بين متغيري الدراسة وأداتها للتأكد من أنها جميعاً تقيس المفهوم نفسه.

الجدول (4) مقياس الصدق / المصدر الطالب

Variable		Statements	KMO	Factor loadings	Standard deviation	P	Average variance extracted	
المتغير		العبارات		معامل الارتباط	الانحراف المعياري	Values	متوسط التباين المستخرج	
التكنولوجيا القانونية	التعريف والفهم	التعريف 1	.571	.881	1.311	0.00	0.746	0.357
	التعريف والممارسة	التعريف 2		.671	1.081	0.00		
		أملأك التطبيقات		التطبيقات 1	.927	1.041	0.00	
	التدريب المستمر			التطبيقات 2	.721	1.331	0.00	
	كفاءة التطبيق	الاستخدام 1		.391	1.151	0.00	0.594	
		استخدام البرامج		الاستخدام 2	.881	1.281		
		إدارة التطبيق	إدارة 1	.651	.817	1.321	0.00	

تحسين الكفاءات التشغيلية	امتلاك الكفاءات	إدارة 2		.981	1.926		2.961
	الاستراتيجيات المختارة	إدارة 3		.781	1.218		
	برامج تدريبية	استراتيجيات 1		.691	1.442		
	استراتيجيات تطوير	استراتيجيات 2		.851	1.381		
	قياس الاستراتيجيات	استراتيجيات 3		.981	0.451		
	ثقافة الشركة	تدريب 1		.781	1.229		
	تدريب وتطوير	تدريب 2		.938	0.871		
	برامج تنمية	تدريب 3		.817	1.761		
	تدريب تقديم	تدريب 4		.991	1.851		

قياس الثبات: (Reliability)

ويشير الثبات إلى مدى اتساق أداة الدراسة مع قياس النتائج بشكل ثابت عبر الوقت وفي ظروف مختلفة، وتم اعتماد اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) في هذه الدراسة.

وفي هذا الجزء سيقوم الباحث بعرض التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما سيتم تفسير النتائج تفسيراً منطقياً، وذلك حول ما تم الحصول عليه من آراء حول استجابات العينة إزاء هدف الدراسة والمتمثل أثر التكنولوجيا القانونية في تحسين الكفاءات التشغيلية لدى شركة السبهان والعجاني بنسنت ماسونز للمحاماة مدينة الرياض، وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

أولاً: وصف وتشخيص إجابات عينة البحث

• الجزء المتعلق بالمتغير المستقل (التكنولوجيا القانونية):

فيما يلي نقدم عرضاً للفقرات التي حملتها الاستبانة كما وردت من حيث تسلسلها وعلى وفق مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ودرجة اتفاق العينة حول الفقرات والتوزيعات التكرارية لفقرات المتغير (المستقل) التكنولوجيا القانونية، وكما يظهر في الجدول الآتي:

جدول (5) وصف وتشخيص إجابات عينة البحث لمتغير التكنولوجيا القانونية (n=44)

فقرات متغير القيادة الإدارية	لا	لا	الى حد ما	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتفاق العينة
------------------------------	----	----	-----------	-------------	---------------	-------------------	----------------	--------------

جيد جدا	0.122	0.31	4.08	11	28	4	-	-	1
جيد جدا	0.243	0.91	4.01	22	33	1	-	1	2
جيد جدا	0.121	0.91	4.09	12	31	3	-	-	3
جيد عال	0.191	0.88	4.02	11	28	-	3	1	4
جيد جدا	0.162	0.61	4.32	22	22	3	1	-	5
جيد جدا	0.147	0.60	4.43	31	17	4	-	1	6
جيد جدا	0.537	0.88	4.09	19	28	1	-	-	7
جيد جدا	0.147	0.71	4.42	29	15	4	-	-	8
جيد عال	0.202	0.61	4.08	9	28	5	1	1	9
جيد جدا	0.205	0.83	4.19	21	33	7	-	-	10
جيد جدا	0.161	0.91	4.29	28	19	-	4	1	11
جيد جدا	0.542	0.69	4.33	11	30	3	-	2	12
جيد جدا	0.209	0.82	4.11	21	28	7	1	-	13
جيد جدا	0.152	0.49	4.12	17	29	3	-	3	14
جيد جدا	0.171	0.81	4.31	19	33	3	3	-	15
جيد عال	0.241	0.95	3.90	19	27	4	-	1	16
ضعيف	0.221	0.61	1.22	-	1	-	5	29	17
جيد جدا	0.552	0.72	4.12	-	22	5	-	-	18
جيد جدا	0.120	0.53	4.41	22	21	-	2	2	19
مقبول	0.201	1.26	2.47	22	11	7	16	6	20
جيد جدا	0.146	0.63	4.32	19	28	4	-	-	21
مقبول	0.129	1.26	2.59	4	8	7	16	9	22
جيد جدا	0.164	0.67	4.07						إجمالي متغير التكنولوجيا القانونية

وعند النظر إلى الجدول السابق، يمكننا ملاحظة أن متغير التكنولوجيا القانونية حققت وسطاً عالياً بجميع الفقرات التي تضمنتها، حيث قد حققت وسطاً حسابياً بلغ (4.12) وهو أكبر من الوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) بنسبة جيدة. وبانحراف معياري (0.71) ومعامل اختلاف (0.164) وبدرجة اتفاق أفراد

العينة (81.4%)، وقد حققت الفقرات (1,2,3,4,5,6,7,8,9,10,11,12,13,14,15,16,18,19,21) أوساطاً حسابية عالية، مما يشير إلى أن الموظفين لدى شركة السبهان والعجاني دراية عالية حول أهمية استخدام التكنولوجيا القانونية، وبالتالي لديهم رؤية واضحة لمفهوم التكنولوجيا القانونية والتطبيقات التي يتم استخدامها في هذه التكنولوجيا في مجالهم القانوني، وأنها أيضاً تمتلك القدرة على التكيف في المستحدثات التكنولوجية المتعلقة بالأنظمة القانونية المحوسبة في الشركة، كذلك فإن الشركة تأخذ في عين اعتبارها مواكبة كل ما هو جديد حول التكنولوجيا القانونية التي يتم اعتمادي في الشركات المماثلة في الدول الأخرى، وأنها تضع ذلك في حساباتها عند وضع أهداف وقيم الشركة، كذلك تعمل الشركة بشكل مستمر على تزويد العاملين ببرامج تدريبية لمحاولة التوافق والانسجام بين كل من الموظفين وتلك البرامج التكنولوجية، كما اتفق العديد من أفراد العينة على الدور الهام التي تلعبه التكنولوجيا القانونية في تقديم الحلول المختلفة حول التحديات والمتغيرات المحتملة في الشركة، كما وتعمل الشركة على تطوير بيئة العمل والوسائل لخلق فاعلية في العمل بطريقة تسهل من استخدام هذه التكنولوجيا بطريقة فاعلة، كما أن الشركة تسعى للحصول على أفكار ومقترحات جميع العاملين في الشركة للاستعانة بها في اتخاذ قرارات تتعلق بعملية تطوير البرامج والأنظمة التكنولوجية المتعلقة بالعمل القانوني داخل الشركة وذلك في سبيل إنجاز العمل وتحقيق الأهداف المرجوة، وأن قيم وثقافة وسياسة وهيكل وطبيعة عمل الشركة تؤثر في فعالية اختيار الأنظمة التكنولوجية القانونية المحتملة، كما وتعتمد الشركة في تنقيف موظفيها حول التكنولوجيا المتعلقة بالنظام القانوني بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم على التعامل مع تلك البرامج.

أما ما يتعلق بكل من الفقرات (7,12,18) فقد حققت تلك الفقرات أوساطاً حسابية أقل من الوسط الفرضي للمقياس، مما يشير إلى عدم وجود نظام محوسب يربط أنظمة التكنولوجيا القانونية بين الدول، كذلك تظهر تلك الاستجابات إلى عدم اعتماد الشركة ببرامج تدريبية تشمل جميع المتطلبات والحاجات التي يتطلبها الموظفين فيما يتعلق بالعمل القانوني، بالإضافة إلى عدم اعتماد الشركة أنظمة محوسبة مختلفة عن النظام القانوني المعتمد لدى المملكة.

• فيما يتعلق بالمتغير التابع (تحسين الكفاءات التشغيلية):

ندرج فيما يأتي عرضاً لفقرات الاستبانة كما وردت من حيث تسلسلها وعلى وفق مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ودرجة اتفاق العينة والتوزيعات التكرارية لفقرات تحسين الكفاءات التشغيلية، وكما يظهر في الجدول الآتي:

جدول (6) وصف تشخيص إجابات عينة البحث لمتغيرات تحسين الكفاءات التشغيلية (n=44)

فقرات متغير الإبداع الإداري	لا اتفق تماماً	لا اتفق	الى حد ما	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتفاق العينة
23	-	-	-	22	18	4.22	0.71	0.161
24	1	2	3	17	18	3.94	1.24	0.311
25	-	-	4	26	12	4.19	0.81	0.148
26			-	30	11	4.11	0.51	0.144
27	12	15	-	22	1	4.44	0.88	0.143
28	-	-	4	1	14	1.93	0.98	0.433
29	-	1	5	31	19	4.12	0.82	0.170
30	2	-	6	31	11	3.92	0.78	0.169
31	-	-	9	34	8	3.88	0.41	0.128
32	-	1	4	31	12	4.21	0.62	0.139
33	3	-	9	20	7	3.63	0.89	0.229
34	-	-	5	34	3	3.85	0.92	0.211
35	2	2	12	33	11	3.91	0.69	0.129
36	-	-	9	27	7	3.63	0.52	0.152
37	-	-	11	18	21	4.55	0.66	0.142
38	-	-	4	30	2	3.71	0.42	0.171
39	-	1	6	19	18	4.32	0.81	0.199
الإجمالي						3.92	0.62	0.158

يلاحظ من الجدول أن متغير تحسين الكفاءات التشغيلية بجميع فقراتها قد حققت وسطاً حسابياً بلغ (3.92)، وهو أكبر من الوسط الحسابي للمقياس بنسبة جيدة، وبانحراف معياري (0.62) ومعامل اختلاف (0.158)، وبدرجة اتفاق أفراد العينة (78.4)، وقد حققت جميع الفقرات (عدا الفقرة 27) على أوساط حسابية عالية، مما يشير إلى أن الإدارة في الشركة القانونية تتبنى بطاقة إيجابية أهمية تحسين الكفاءات التشغيلية باعتباره بعداً هاماً ويحقق التنافسية، كما وتظهر الاستجابات أن الإدارة تعمل على توافر المناخ الملائم في الشركة لتحقيق هذا البعد، كما وتراعي الشركة عند اختيار الموظفين من المحامين الجدد بالشركة استقطاب

موظفين ذات كفاءة عالية قادرة على استخدام الحاسوب والتعامل مع التكنولوجيا، وذلك بهدف تحقيق ميزة الكفاءة التشغيلية، وتهتم إدارة الشركة بالموظفين المبدعين والأكفاء بدرجة كبيرة، كما وتسعى الى خلق قيم جديدة من خلال تشجيع الابتكارات والاقتراحات لدى العاملين بها، وتراقب بشكل مستمر الشركات ذات المستوى العالي والمماثلة للوقوف على مستوى الإبداع فيها لا سيما المتعلق بتحسين الكفاءة التشغيلية لدى عاملها، وتعمل على تعديل أو تبديل أو إعادة أعمال الشركة عند الضرورة، وتتبنى عمليات التغيير والتكيف لأي مؤثرات في متطلبات البيئة الخارجية، وتستشير العاملين في الشركة في عمليات التجديد والإبداع التكنولوجي، وتشعر بالملل من تكرار الإجراءات المتبعة في إنجاز العمل بشكل روتيني، وتقلد الآخرين في حل المشكلات القانونية المعقدة التي تواجهها، وتبلور أكثر من فكرة خلال فترة زمنية قصيرة بتلقائية ويسر، وتحرص على معرفة الرأي المخالف لرأيها للإفادة منه، ومعرفة أوجه الضعف والقصور في العمل، وتحتاج الى تعليمات مفصلة عند التكليف بمهام عمل جديدة، وتردد في تغيير موقفها عند اقتناعها بعدم صحته.

أما الفقرة (28) فقد حققت وسطا حسابيا أقل من الوسط الفرضي للمقياس، مما يشير الى أن الإدارة في الشركة لا تقبل بانضمام عاملين لديها لا يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: اختبار فرضية البحث

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية:

جرى اختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية ، من خلال اختبار علاقة الارتباط بين (استخدام أدوات القضايا التكنولوجية و الوقت المستغرق في معالجة تلك القضايا) وتبين من نتائج الاختبار بأسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين المتغيرين المذكورين كانت (0.902) ، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (13.55) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين ، عند مستوى معنوية (0.01) ، مما يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات القضايا التكنولوجية و الوقت المستغرق في معالجة تلك القضايا داخل مكاتب المحاماة) .

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية:

أشارت نتائج الاختبار باستخدام اسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين (استخدام التكنولوجيا القانونية وانخفاض التكاليف التشغيلية) كانت (0.715) ، وان قيمة (t) المحسوبة بلغت (6.43) وهي

أكبر من قيمة (t) الجدولية ، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين ، عند مستوى معنوية (0.01) ، مما يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا القانونية وانخفاض التكاليف التشغيلية لمكاتب المحاماة) .

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية :

أوضحت نتائج الاختبار باستخدام أسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين (معرفة مفهوم التكنولوجيا القانونية وتحسين كفاءة العمل) كانت (0.735) ، وان قيمة (t) المحسوبة بلغت (6.17) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية ، مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين ، عند مستوى معنوية (0.01) ، وبالتالي هذا يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة أي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة مفهوم التكنولوجيا القانونية وتحسين كفاءة العمل داخل مكاتب المحاماة) .

د- اختبار الفرضية الرئيسية :

أوضحت نتائج الاختبار باستخدام أسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين (استخدام التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية) بلغت (0.844) ، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (10.92) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين ، عند مستوى معنوية (0.01) ، وهذا يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية في مكاتب المحاماة) .

والجدول الآتي يوضح نتائج الاختبارات التي ذكرت اعلاه وكما يلي:

جدول (3)

نتائج اختبار علاقات الارتباط باستخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط (rs)	قيمة (t) المحسوبة	نوع العلاقة
تعريف التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءات التشغيلية في المشروع	0.902	13.55	معنوية

معنوية	6.43	0.715	تحليل استخدام أدوات التكنولوجيا والوقت المستغرق في معالجة القضايا القانونية
معنوية	6.17	0.735	استخدام التكنولوجيا القانونية وانخفاض التكاليف التشغيلية
معنوية	10.92	0.844	استخدام التكنولوجيا القانونية وتحسين الكفاءة التشغيلية للمشروع.

(*) مستوى المعنوية (0.01).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات Conclusions

في ضوء هذه الدراسة استخلص الباحث مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي سيتم عرضها على النحو التالي:

1. إن التعرف على التطبيقات التكنولوجية القانونية واستخدامها في القضايا القانونية يعد امراً مفيداً لدى المنظمات القانونية.
2. تعد التكنولوجيا القانونية باستخدام أساليب تكنولوجية حديثة عاملاً هاماً ومساعداً في تحسين الكفاءات التشغيلية داخل المكاتب القانونية.
3. تعتبر التكنولوجيا القانونية من أهم العوامل التي تساعد في تقادي العمل بطريقة عشوائية وغير منظمة، وذلك لما لها أهمية في وضع استراتيجيات وخطط تحدد سير المشاريع القانونية.
4. إن مواكبة المكاتب القانونية للتطبيقات التكنولوجية القانونية يساعدها في التطور المستمر والتقدم المستدام في العمل القانوني، وبالتالي مواكبة النظم القانونية الدولية الحديثة.
5. يساهم اشراك الشركات القانونية المختلفة بالمشاريع التكنولوجي المتعلقة بالنظام القانوني في تقديم صور متطورة وأساليب مستحدثة للتعامل القانوني مع المشكلات والقضايا القانونية.

ثانياً: التوصيات Recommendation

في ضوء ما تم التوصل اليه من استنتاجات، يتقدم الباحث بعدد من التوصيات وعلى النحو الآتي:

1. يوصي الباحث باستخدام المكاتب والمنظمات القانونية للتكنولوجيا القانونية، وتنمية المفاهيم والمعارف المتعلقة في هذا الصدد لدى الموظفين والعاملين في المجال القانوني.
2. يقترح الباحث ان يتم فرض التكنولوجيا القانونية كشرط من شروط اعتماد المكاتب القانونية لدى النقابات والمؤسسات المُكلفة بمنح الثقة ومزاولة العمل القانوني لتلك المكاتب.
3. يرى الباحث ضرورة تطوير برنامج وأساليب متعلقة بالتكنولوجيا القانونية بهدف تحسين الكفاءات التشغيلية داخل المكاتب القانونية.
4. يوصي الباحث بتناول الباحثين والكتاب مواضيع تتعلق بالتكنولوجيا القانونية وربط هذا المفهوم بالقضايا القانونية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. جميعي، حسن (2014). حلقة عمل الويبو التمهيدية حول الملكية الفكرية. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وزارة التجارة الخارجية والصناعة . القاهرة.
2. جاجان، عبد الرزاق و فارس، عمر (2017). مبادئ القانون التجاري (البري - البحري - الجوي). منشورات كلية الاقتصاد في جامعة حلب، ط1.
3. السنهوري، عبد الرزاق أحمد (2018). الوسيط في شرح القانون المدني الجديد. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت.
4. الزحيلي، محمد (2008). القانون المدني المقارن بالفقه الإسلامي (العقود المسماة)، منشورات جامعة دمشق، ط 5.
5. محمصاني، صبحي (1972). النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، الجزء الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2.
6. المظفر، محمود (2007). نظرية العقد - مصادر الالتزام - دراسة قانونية مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، دار حافظ للنشر، جدة، ط2.
7. جاجان، عبد الرزاق (1999). العمل التجاري: تجارية العمل. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم ، جامعة تونس.
8. الجرد، هيام (2008). قانون التحكيم التجاري الدولي. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت ، ط 1.
9. الحسين حسين (2019). التشريعات المصرفية. منشورات كلية الحقوق في جامعة حلب. ط1.
10. حداد، الياس (1999). القانون التجاري. مطابع مؤسسة الوحدة. دمشق.
11. الغامدي، عبد الهادي. وبن يونس، محمد حسيني (2009). القانون التجاري. ط3. جامعة المؤسس. جدة. 13- فارس، عمر (2008). الأشكال الجديدة للتوزيع وتشريع الإيجارات التجارية. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في قانون الأعمال. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة كليرمون بفرنسا.
12. فرعون، هشام (2009). القانون التجاري البري. ج 1. منشورات كلية الحقوق في جامعة حلب
13. بندق، وائل أنور (2009). قانون التوقيع الإلكتروني (قواعد الاونسيترال ودليلها الإرشادي). ط1. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية.
14. حجازي، مندى عبدالله (2017). التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني وفقاً لقواعد الفقه الإسلامي والقانون المدني (دراسة مقارنة). ط 1. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.
15. المرداس، ياسر إبراهيم (2010). العقد الإلكتروني وإثباته. رسالة نوقشت للحصول على الماجستير في الأنظمة. كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز. جدة.
16. رستم، محمد خالد جمال (2018). التنظيم القانوني للتجارة والإثبات الإلكتروني من منظور تشغيلي. منشورات الحلبي الحقوقية. ط 1. بيروت.
17. كنجو، سامي. وشيخا، أيمن. و رشيد، مروان (2005). الأسواق المالية. منشورات كلية الاقتصاد في جامعة حلب.
18. كوراني، نبيل (2003). استكشاف موارد الإنترنت باستخدام (INTERNET EXPLORER). شعاع للنشر والعلوم. حلب. ط 1.

1. American Bar Association. (2020). Technology report.
<https://www.americanbar.org/technologyreport>
2. Barton, B. H., & Rhode, D. L. (2020). Law and Technology: The Future of the Legal Profession. Fordham Law Review, 88(6), 2391–2424.
<https://ir.lawnet.fordham.edu/flr/vol88/iss6/4/>
3. Casey, A. J., & Niblett, A. (2016). The death of rules and standards. Indiana Law Journal, 92(1), 1401–1454.
<https://www.repository.law.indiana.edu/ilj/vol92/iss4/1/>
4. Christensen, C. M., Wang, D., & van Bever, D. (2013). Consulting on the Cusp of Disruption. Harvard Business Review, 91(10), 106–114.
<https://hbr.org/2013/10/consulting-on-the-cusp-of-disruption>
5. Cummings, R., & McCracken, S. (2019). The impact of technology on the legal profession: An investigation into lawyers' attitudes. International Journal of the Legal Profession, 26(3), 253–275.
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09695958.2019.1606044>
6. Deloitte. (2016). The future of law: How technology will shape the legal industry.
<https://www2.deloitte.com/us/en/pages/consulting/articles/future-of-law.html>
7. Gartner, Inc. (2022). Legal technology trends in 2022.
<https://www.gartner.com/en/newsroom/press-releases/2022-01-05-legal-technology-trends-in-2022>
8. Harvard Law School. (2018). Legal tech and the law firm of the future.
<https://hls.harvard.edu/legal-tech-and-the-law-firm-of-the-future>
9. Hughes, K. (2017). Technology in the legal sector: How technology is changing the practice of law. The Law Journal of Technology, 15(4), 215–230.
<https://www.lawjournaltechnology.com/volume15/issue4/article2>

10. Institute for the Future of Law. (2019). The impact of AI on the legal profession.
<https://www.futureoflaw.org/reports/the-impact-of-ai-on-the-legal-profession>
11. Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. (2014). Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States: A General Approach. PLoS ONE, 9(4), e91761.
<https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0091761>
12. Lacity, M. C., & Willcocks, L. P. (2018). Robotic process automation and risk mitigation: The future of work. MIS Quarterly Executive, 17(2), 117–136.
<https://misqe.org/ojs2/index.php/misqe/article/view/833>
13. Law Technology Today. (2021). The role of AI in the future of legal practice.
<https://www.lawtechnologytoday.org/2021/05/the-role-of-ai-in-the-future-of-legal-practice>
14. Legal Technology Journal. (2021). The impact of digital transformation on law firms.
<https://www.legaltechnologyjournal.com/articles/the-impact-of-digital-transformation-on-law-firms>
15. Lupu, I., & Michelson, E. (2019). The labor market for lawyers in the age of AI: Will lawyers become obsolete? International Journal of the Legal Profession, 26(1), 3–24.
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09695958.2019.1573179>
16. McGinnis, J. O., & Pearce, R. G. (2014). The Great Disruption: How Machine Intelligence Will Transform the Role of Lawyers in the Delivery of Legal Services. Fordham Law Review, 82(6), 3041–3066.
<https://ir.lawnet.fordham.edu/flr/vol82/iss6/13/>
17. PwC. (2020). Legal technology and the digital transformation of law firms.
<https://www.pwc.com/gx/en/industries/legal/legal-tech-digital-transformation.html>
18. Susskind, R. (2013). Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future. Oxford University Press.
<https://global.oup.com/academic/product/tomorrows-lawyers-9780199668069>
19. The Legal Technology Institute. (2022). Trends in legal technology: 2022 report.
<https://www.legaltechinstitute.com/reports/trends-in-legal-technology-2022>

20. Thomson Reuters. (2021). Legal technology: How innovation is changing the legal profession.
<https://legal.thomsonreuters.com/en/insights/reports/legal-technology-how-innovation-is-changing-the-legal-profession>

الملاحق

ملحق (1) الاستثمار

1	هناك استعداد من قبل العاملين في مكتب المحاماة بقبول التعامل مع الحاسب الآلي					
2	هناك ضرورة ملحة لاستخدام برامج تكنولوجية في التعامل مع بعض القضايا القانونية					
3	ضرورة استخدام التكنولوجيا القانونية في سبيل تحقيق الأهداف القانونية داخل المكتب.					
4	تسعى الإدارة بشكل دائم إلى حث الموظفين داخل المكتب القانوني إلى تنمية قدراتهم التكنولوجية.					
5	يوجد ارتباط وثيق بين نجاح العمل القانوني وبين التعامل الفعال مع التكنولوجيا الحديثة.					
6	استطيع التعامل مع المشكلات التي تواجه البرامج المحوسبة المتعلقة بعملية القانوني.					
7	توفر التكنولوجيا القانونية بيئة مناسبة لخوض التنافسية مع الشركات المماثلة الأخرى.					
8	ضرورة سعي إدارة المكتب الى تطوير مستمر لأنظمة التكنولوجيا المعتمدة لديها.					
9	من المهم قيام الإدارة بتوفير برامج تدريبية بشكل دوري توهل العاملين لديها على لتطوير قدراتهم تكنولوجياً.					
10	يعتمد النظام القانوني في الشركة على برامج قانونية موثوقة في التعامل مع قضاياها القانونية.					
11	تساعد التكنولوجيا العاملين في المؤسسات القانونية على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالقضايا القانونية.					
12	ضرورة عمل تصميم برامج تكنولوجية متطورة تواكب الضغط القانوني التي يتم ممارسته داخل المؤسسة القانونية.					
13	ضعف البرامج التكنولوجية الحكومية في تصنيف القضايا وفرزها تبعاً لمعايير قانونية.					
14	ضعف الإمكانيات المادية لدى المكتب القانوني ينعكس على البرامج التكنولوجية التي يتبناها المكتب في العمل.					

					تعمل الإدارة على تفويض أفراد أكفاء للقيام بمسؤوليات قانونية ذات أهمية كبيرة.	15
					يجب ان يصنع أي قرار بناءً على تفاصيل كثيرة متعلقة بمدى القدرة على اتقان التكنولوجيا القانونية.	16
					يتطلب التعامل مع التكنولوجيا القانونية مهارات وقدرات عالية أسعى دوماً لتنميتها لدي من خلال برامج تدريبية.	17
					من الضروري متابعة ومراقبة المستحدثات التكنولوجية في مجال العمل القانوني.	18
					تراعي إدارة شركتنا عند التوظيف استقطاب محامين قادرين على التعامل مع التكنولوجيا بكفاءة عالية.	19
					ينبغي قيام ادارة المكتب القانوني ببعض التغييرات والتعديلات التي تشمل النظام الإداري والتكنولوجي.	20
					تهتم إدارة المكتب بالعمل والعلاقات معاً بدرجة كبيرة (الاتصال والتواصل) في قيادتك.	21
					يؤدي عدم دعم اصحاب القرار للبرنامج التكنولوجية إلى اسراف في الوقت والجهد.	22
					هناك أهمية عالية لتلقي البرامج التدريبية حول تحسين الكفاءة التشغيلية.	23
					ينبغي على إدارة الشركة توفير الموارد اللازمة للوصول إلى الكفاءة التشغيلية المطلوبة.	24
					تعتمد الإدارة نظام العقوبات (مادية ومعنوية) في التأثير على المرؤوسين في المكتب القانوني.	25
					يلعب تحفيز الإدارة للموظفين بمختلف فئاتهم دوراً استراتيجياً في التخطيط لانجاح القضايا القانونية الموكل إليهم بها.	26
					يتم اشراك الموظفين في الشركة القانونية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بجودة العمل.	27
					يقدم خلق فريق يقدر التكنولوجيا القانونية وجود كفاءات تشغيلية قادرة على التعامل مع القضايا القانونية.	28
					يحقق تجميع الحقائق قدر المستطاع من خلال استشارة اصحاب الخبرة في النظام القانوني.	29

						تقدم الإدارة في الشركة القانونية آليات تطوير تساعد على تحسين الكفاءات التشغيلية لدى المحامين.	30
						أجد صعوبة في استيعاب مفهوم الكفاءة التشغيلية المتعلقة بالعمل القانوني.	31
						تلعب إدارة الشركات القانونية دور هام في تنمية قدرات المحامين أثناء التدريب على مهنة المحاماة.	32
						تتمتع الشركة التي اعمل بها على تبني نظام تكنولوجي قانوني يساعد في تحسين الكفاءة التشغيلية.	33
						يوجد لدى شركتنا فريق عمل قادر على التنبؤ بالتحديات المحتملة مستقبلاً	34
						من الأمور التي استطيع القيام بها أثناء عملي الاستفادة من خبرات الآخرين	35
						أستطيع بسهولة وضع خطط يومية تساعدني على انجاز عملي بالاستعانة بالبرامج التكنولوجية	36
						من الأمور التي يتم تناولها اثناء اجتماعات الشركة هو تقييم خطط العمل التي تم تبنيها مسبقاً.	37
						تمتلك إدارة الشركة كادر بشري قادر على إنجاح القضايا القانونية التي تكلف بها شركتنا	38

**The impact of the use of legal technology on improving operational
efficiency in law firms
“Applying to Al-Sabhan and Al-Ajaji Pinsent Masons Law Firm Limited
- Riyadh”
(case study)**

Submitted by the student

**Saad H. Al Ansari
(2021205486)**

**Graduation project
College of Management - Midocean University**

**supervision
D. Mona M. Al-Ashry
Faculty Member - College of Management - Midocean University**

2024